المجلة التاريخية المصرية ٥٨ (ديسمبر ٢٠٢٤) ٤٦٥-٥٢٤

الدولة وعوائد الويركو في مصر

(١٨٢١- ١٨٩٠م)

The State and the Werkow Revenues in Egypt

(1821-1890)

د. محمد محروس غزيل (*)

مستخلص

يهتم هذا البحث بدراسة عوائد الويركو التي فُرضت في مصر في عهد محمد على باشا، وشكلت جزءًا مهمًّا من الإيرادات العامة للدولة، والتي عوَّلت عليها في تغطية بعض نفقاتها في إطار تبنيها عددًا من المشاريع التنموية، فضلاً عن حاجتها إلى موارد مالية تمكنها من سداد ما عليها من ديون خارجية لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستهدفت عوائد الويركو فئات اجتماعية عدة في مصر، ومن ثم تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة تلك العوائد، والفئات الاجتماعية التي استهدفتها، والآلية التي اتبعتها الدولة في تقدير عوائد الويركو وتحصيلها، وكذلك طبيعة الجهات الإدارية التي قامت على عملية التحصيل، إلى جانب محاولة رصد موقف الدولة من المتخلفين عن سداد عوائد الويركو، والظروف التي ألغيت فيها تلك العوائد مع مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الأداب – جامعة القاهرة

Abstract

This research is concerned with studying the Werkow revenues that were imposed in Egypt during the reign of Muhammad Ali Pasha, and constituted an important part of the state's general revenues, which it relied upon to cover some of its expenses within the framework of adopting several development projects, in addition to its need for financial resources that would enable it to pay its external debts, especially in the second half of the nineteenth century. Werkow revenues included several social classes in Egypt, and thus this study attempts to shed light on the nature of those revenues, the social classes that included them, and the mechanism that the state followed in estimating and collecting Werkow revenues, as well as the administrative bodies that collected them, in addition to attempting to know the state's position on those who failed to pay Werkow revenues, and the circumstances in which those revenues were canceled at the beginning of the last decade of the nineteenth.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة واحدة من العوائد التي درجت الدولة المصرية على تحصيلها من مواطنيها منذ عشرينيات القرن التاسع عشر ألا وهي عوائد الويركو[١] التي لم تنل ما تستحقه من الدراسات الأكاديمية، حيث ركز أغلب الدراسات على نوعيات أخرى من الضرائب والعوائد كالدخولية والأطيان والالتزام... وغيرها، وجاء تناول عوائد الويركو في إطار مقتضب وموجز بشكل واضح، لذا تحاول هذه الدراسة التركيز على عوائد الويركو في مصر في فترة مهمة شهدت مصر خلالها تغييرات هيكلية في بنية اقتصادها منذ فرض هذه الضريبة في عام **١٨٢١**م حتى قررت الحكومة المصرية إلغائها في جميع أنحاء مصر عام **١٨٩٠**م .

وارتبط فرض هذه الضريبة في عصر محمد علي باشا (**١٨٠٥-١٨٤٨**م) بسعي الدولة المصرية لتوفير الموارد المالية التي تمكِّنها من تنفيذ مشاريعها التنموية دون اللجوء إلى رأس المال الأجنبي[٢]، وكذلك حرص الدولة المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الحفاظ على مواردها، إن لم تتمكن من زيادتها، بعد أن زادت الأعباء المالية عليها نتيجة إغراقها في الديون، وأصبح لزامًا عليها سداد أقساطها وفوائدها[٣]، لذا استمرت الدولة في تحصيل عوائد الويركو وغيرها

---

[١] الويركو: كلمة تركية تعني جزية أو خراجًا أو مالًا ميريًّا أو رسمًا، ومصدرها "وير مك" وتعني الوهب أو المنح أو الهبة. انظر: عبدالعزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (**١٨٦٤- ١٩١٤**م)، دار المعارف، القاهرة، **١٩٦٩**م، ص **١٦٩**.

[٢] محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، **١٩٧٧**م، ص **١٥٩**؛

Issawi،Charles: Egypt at Mid. Century An Economic Survey, London,1954, P8.

[٣] أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية **١٨٤٠- ١٩١٤**م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠٢٢**م، ص **١٥**. لمعرفة المزيد حول أزمة الديون خلال فترة الدراسة انظر: يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري (**١٨٧٦- ١٩٤٣**م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، **١٩٩٩**م.

من العوائد التي عرفتها البلاد خلال القرن التاسع عشر[١].

وتسعى الدراسة للإجابة على عدة أسئلة منها: ما هي طبيعة عوائد الويركو؟ وما نوعية الفئات الاجتماعية التي استهدفتها؟ والفئات المستثناة منها؟ وما هي آلية تقدير تلك العوائد؟ وإلى أي مدى تم الالتزام بها؟ وما هي آليات تحصيلها؟ والجهات الإدارية القائمة على تحصيلها؟ وكيف تعاملت الدولة مع انحرافات تلك الجهات وموظفيها؟ وهل كانت إيرادات عوائد الويركو تمثل أهمية بالنسبة لاجمالى إيرادات الدولة السنوية؟ وإلى أي مدى كانت تلك العوائد مصدر إرهاق للطبقات الاجتماعية المختلفة؟ وما موقف الدولة منها ومن المتخلفين عن سدادها؟.

وتحتاج الإجابة على تلك التساؤلات تقسيم الدراسة إلى ستة محاور أساسية كما يلي:

- الدولة وفرض عوائد الويركو.
- آلية تقدير الويركو.
- إدارة تحصيل الويركو.
- القائمون على تحصيل الويركو.
- الدولة و التخلف عن سداد الويركو.
- عوائد الويركو ما بين الإبقاء والإلغاء.

واعتمدت الدراسة على الوثائق المصرية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، والتي من بينها وثائق سجلات المجلس الخصوصي، ومجلس النظار والوزراء، ومجلس الأحكام، ومجلس استئناف جرجا، ووثائق سجلات بعض الدواوين كديوان المالية، والتجارة والمبيعات، ومعية سنية عربي، والدائرة البلدية، والداخلية، فضلاً عن وثائق سجلات المديريات والمحافظات كسجلات

---

[1] Crouchley،A.E: The Investment Of Foreign Capttal In Egyptian Companies And Public Debt ،Cairo 1936 ،p8

مديرية الشرقية، ومديرية الفيوم، ومحافظة دمياط، إلى جانب وثائق دفاتر تعداد نفوس، ومحافظ أبحاث، ومحافظ الوقائع المصرية، كذلك اعتمدت الدراسة على الوثائق المصرية المنشورة والمودعة بقاعة أوائل المطبوعات بدار الوثائق القومية كالقرارات والأوامر والدكريتات الصادرة من الحكومة المصرية خلال الفترة (١٨٧٦- ١٨٩٠م)، ومحاضر مجلسي شورى النواب، وشورى القوانين، وميزانية الحكومة المصرية، كذلك كان للدوريات المتاحة عن تلك الفترة دور كبير في تقديم مادة قيِّمة للدراسة منها جريدة الوقائع المصرية والأهرام والمؤيد، هذا إلى جانب استفادة الدراسة من المراجع العربية والمعربة والأجنبية والرسائل العلمية.

الدولة وفرض عوائد الويركو:

يعود فرض عوائد الويركو في مصر إلى عهد محمد علي باشا (١٨٠٥- ١٨٤٨م) الذي أمر بتحصيلها لأول مرة في عام ١٨٢١م على مناطق معينة بالوجهين القبلي والبحري، ثم جاء فرضها على جميع الأهالي بشكل تدريجي بمرور الوقت؛ حيث فرضت بعد ذلك على مدينة القاهرة في عام ١٨٢٤م، ومدينة الإسكندرية في عام ١٨٢٩م، ثم أخذت الحكومة المصرية تتوسع في فرضها حتى شملت كافة المدن والقرى المصرية بدون استثناء[١]، والأصل في تلك العوائد أن تحصل على الذكور الذين تتجاوز أعمارهم الاثني عشر عامًا، وقدرت بـ ١: ١٢ من قيمة دخل كل شخص[٢]، واستبعاد الحكومة آنذاك فرضها على الإناث ربما لكون

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

[٢] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٨٢، الاثنين ١٤ جماد الأول ١١/١٢٤٥ نوفمبر ١٨٢٩م؛ عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد عل ي، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م، ص ٦٢٩ ؛ محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤م، ص ١٦٦.

هذه العوائد أشبه بالضريبة على الدخل، وبالتالي فإن الذكور كانوا أكثر الفئات التي استهدفتهم بيئات العمل المختلفة بعكس الإناث اللائي كانت فرص تكوين دخول خاصة بهن تبدو ضئيلة[١]، لكن بعد فترة فرضت تلك العوائد على بعض النساء اللائي اقتحمن سوق العمل، وأصبح لهن دخلٌ خاص حتى أصبح لا يُستثنى من عوائد الويركو سوى النساء غير المتزوجات أو الأرامل[٢]، أو اللائى يشتغلن بغزل الصوف نظرًا لفقرهن[٣]، أو اللائي يمارسن أي كارٍ من الكارات بشرط عدم امتلاكهن لمحلات أو دكاكين[٤].

وعلى الرغم من أن عوائد الويركو فُرضت في الأساس على الأفراد "الأشخاص"، فقد امتد فرضها بعد ذلك بمرور الوقت على المنازل الكائنة في كل ناحية من نواحي القرى، وكلف كبير الأسرة – عائلها– في كل منزل بدفع فردته الخاصة وفردة إخوته وأولادهم ما داموا يقيمون معًا كأسرة واحدة، الأمر الذي جعل عوائد الويركو بمثابة ضريبة على كبير الأسرة أكثر من كونها ضريبة على المنازل[٥]، وأطلَقت الوثائق على عوائد الويركو "فردة البيوت

---

[١] أسامة محمد عبدالسلام عطية: وثائق وسجلات الدائرة البلدية بمصر في الفترة من ١٨٧٤–١٨٩١م دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، قسم الوثائق والمكتبات، كلية الدراسات الإنسانية– جامعة الأزهر، ٢٠١٧م، ص ٢٢.

[٢] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٥١.

[٣] عبدالسلام عامر: طوائف الحرف في مصر (١٨٠٥– ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٨٤.

[٤] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٨٨٩م، منشور صادر من نظارة المالية لعموم الجهات بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٩م، ص ٨٧٤، بولاق، ١٨٨٩م.

[٥] أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، القاهرة، ١٩٦٧م،ص ٣٢٩.

والأنفار"[١]، كما فُرضت على النفوس في المدن[٢] التي امتدت إليها أيضًا ضريبة المنازل، وهذا ما أظهره جانب مهم من الوثائق، والتي من بينها دفاتر الخزينة التابعة لديوان المالية التي قدمت بيانًا بالعوائد المتحصلة على منازل كل جهة أو مديرية على حدة بما في ذلك المدن كالإسكندرية والقاهرة وبولاق ومصر القديمة والبرلس[٣] ورشيد ودمياط [٤].

وابتداءً من عام **١٨٣٤م** فُرضت عوائد الويركو على كل ذي صنعة أو حرفة[٥]، ولضمان تحصيلها من ارباب الصنائع ربطت الحكومة منذ عام **١٨٤١م** ممارسة الحرف والكارات برخص حكومية تخول لهم ممارسة المهن بعد سداد ما عليهم من ويركو[٦]، وبهذا ألزمت الحكومة أرباب الكارات بعدم مزاولة كاراتهم بأي سوق بدون رخصة، الأمر الذي ترتب عليه خضوع نحو **١٨٠** طائفة لعوائد

---

[١] دار الوثائق القومية: ديوان مالية: دفتر حسابات وإيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، سجل **١٦٣٨**، ص **٥٤**، **١** محرم **١٢٤٨**هـ/ **٣١**مايو **١٨٣١**م

[٢] أحمد الحته: المرجع السابق، ص **٣٢٩**.

[٣] دار الوثائق القومية: ديوان مالية: دفتر حسابات إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، سجل **١٦٣٥**، لسنة **١٢٥١**هـ/ **١٨٣٦**م.

[٤] المصدر نفسه: دفتر حسابات وإيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، سجل **١٦٣٨**، ص **٥٤**، **١** محرم **١٢٤٨**هـ/ **١٨٣٣**م.

[٥] يعقوب آرتين: الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية، تعريب: سعيد عمون، ط **١**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، **١٣٠٦**هـ/ **١٨٨٩**م، ص **٧٤**؛ عبدالسلام عامر: المرجع السابق، ص **١٨٥**.

[٦] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، ج **٢**، أمر من محمد علي إلى شورى المعاونة بتاريخ **٣** محرم **١٢٥٨**هـ/ **١٤** فبراير **١٨٤٢**م، إشراف: رؤوف عباس، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠١٠**م، ص **٣٨٠**.

الويركو[١] كالكيالين[٢] والشيالين[٣] والنجارين والجزارين[٤] والمراكبية[٥]، فضلاً عن خراطي الخشب، وصانعي الحصر، وصائدي الأسماك[٦]، والحلاقين[٧]، كما خضع التجار لهذه العوائد؛ حيث سدد عدد من تجار مديرية الفيوم عوائد ويركو بلغت مائتي قرش[٨]، كما تم تحصيل مبلغ ٤١٥ , ٢ قرشًا كعوائد ويركو من نحو ٢٨ تاجرًا بالمنصورة[٩]، وكان التجار الذين يدفعون عوائد الويركو تُعفَى

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٥- ٠٠٧٥، صادر من نظارة المالية بخصوص المتأخرات من عوايد الويركو لغاية ١٨٧٩، ٢٧ يناير ١٨٨١م.

[٢] دار الوثائق القومية: تعداد نفوس، كود ٠٠٥٥٦- ٢٠٣٨، تعداد ناحية أبو رجوان القبلي بمديرية الجيزة وأطفيح، ص ٧١، ١٢٨٥هـ/ ١٨٥٩م.

[٣] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر رقم ١٩١٠، أوامرعربي صورة الأمر الكريم رقم ٢، ص ٩، ١٥ ربيع ثان ١٢٨٠هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٦٣م.

[٤] دار الوثائق القومية: تعداد نفوس، كود ٠٠٥٩٥٦- ٢٠٣٨، تعداد ناحية الكداية بالجيزة، ص ٨٩، ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م.

[٥] دار الوثائق القومية: مديرية المنوفية، كود ٠٠٠٥٦٤- ٢٠١٦، جزء صادر ضبطية بندر شبين، وثيقة رقم ٦٥٣، ص ٦٥، ٦ جمادى الأولى ١٢٨١هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٤م.

[٦] دار الوثائق القومية: تعداد نفوس، كود ٠٠٥٨٤٤- ٢٠٣٨، تعداد مديرية الجيزة وأطفيح ناحية ناهيا، ص ص ٤٦- ٥٢، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م.

[٧] منشور من نظارة المالية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٤م في فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضا ، مج ٢، الإسكندرية، ١٨٩١م، ص ٨٦٠.

[٨] دار الوثائق القومية: مديرية الفيوم: كود ٠٠٠٨١٤- ٢٠٢٣، قيد صادر الدواوين، وثيقة رقم ٤، ص ٤٩، ٢٣ صفر ١٢٩٥هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٧٨م.

[٩] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر رقم ١٩١٠، أوامرعربي، صورة الأمر الكريم رقم ٢، ص ٩، ١٥ ربيع ثاني ١٢٨٠هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٦٣م.

دكاكينهم وسلعهم من سداد عوائد الالتزام بالأسواق[١]وقد بلغت إيرادات ويركو ارباب الكارات المتحصلة من كافة المديريات المصرية في عام ١٨٨٠م نحو ١١٠,٠٠٠ جنيه[٢].

وكان الحد الأدنى الذى يسدده صاحب الكار كعوائد ويركو للحصول على رخصة مزاولة المهنة لا يقل عن عشرين قرشًا[٣]، وكان تقدير تلك العوائد مرهونًا بالحالة المادية لكل طائفة، وبحسب موقع الجهة التي يمارسون مهنهم فيها، وحجم إيرادها، حيث كان السماسرة يؤدون مبلغ خمسمائة قرشٍ كعوائد ويركو[٤]، وتفاوتت عوائد الويركو التي كان يتم تحصيلها من القبانية- الوزانين- ما بين مائتين وخمسين قرشًا وألف قرش[٥]، وامتد تحصيل عوائد الويركو إلى بعض الحرف الأقل وزنًا والتي كانت تزاولها جماعات الغجر[٦]، حيث جرى تحصيل

[١] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة ٥١، ملف ٢، مجموعة ٢٣١، معية تركي، من إسماعيل عاصم ناظر ديوان الداخلية إلى سيدي صاحب العزة ومعها تقرير الفلاح، ١٤ محرم ١٢٧٥هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٥٨م.

[٢] ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٠م، صادرة عن نظارة المالية، مودعة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ص ص ٤٦، ٤٧.

[٣] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في (١٨٧٦- ١٨٨٠م)، منشور صادر بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٠م، ص ص ١٥٥، ١٥٦، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٨١م.

[٤] دار الوثائق القومية: ديوان مالية، ميكروفيلم ٥٨، كود ٠٠١٠٢٠- ٣٠٠٣، صادر دواوين، وثيقة رقم ١٢، ص ٦٣، ٦ رمضان ١٢٩٢هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٧٥م.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٥٢١، القرارات واللوائح الصادرة، س ٢١/٨/١١، وثيقة رقم ٢٧، ص ١، ١٠ شعبان ١٢٩١هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٨٧٤م.

[٦] الغجر: صنف من الناس متجول، لهم انتشار في جميع القارات، ويقال إنهم من أصل هندي شرقي، لهم عادات وتقاليد واحدة يحافظون عليها، ويتعيَّشون من ممارسة بعض الحرف كالغناء والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة، ويدينون بدين الدولة التي يعيشون فيها، وأُطلقت عليهم أسماء عدة مثل نوَر، قرباط، مطاربة. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٣٩٠.

عوائد ويركو على نحو مائتي شخص من جماعات الغجر بنواحي مديرية الجيزة وإطفيح[١].

كذلك خضع لعوائد الويركو موظفو الجهاز الإداري بالدولة كالنظار والمباشرين والكتبة والخدمة والمستخدمين وغيرهم سواءً في القاهرة أو الأقاليم، والتي بلغت راتب شهر واحد، كان يستقطع من رواتبهم سنويًّا [٢]، وكان تحصيل الويركو من الموظفين تقوم به جهة العمل التابع لها الموظف؛ إذ تقوم بحجز قيمة ما عليه من ويركو مباشرة متى حان وقت سداده[٣]؛ فقد قام مباشر ديوان مديرية أسيوط باستقطاع قيمة الويركو من رواتب عددٍ من موظفي الديوان عن عام ١٨٢٥م حال استحقاقها[٤]، وكان الموظف الذي يُعاقب بالعزل من وظيفته لا يستطيع إخلاء طرفه من جهة عمله إلا بعد سداد ما عليه من ويركو، وفي حال عدم وجود مستحقات لهؤلاء المعزولين تُغطِّى ما عليهم من عوائد ويركو كانت جهة عملهم تطالبهم بسدادها، حيث تمت مطالبة ثلاثة وستين كاتبًا حكوميًّا كانوا قد صدرت ضدهم قرارات بالعزل من وظائفهم، وتبين من ملفاتهم الخاصة أنهم لم يؤدوا ما عليهم من عوائد بلغت ٢,٦١٧ قرشًا، حيث صدر أمر من الديوان

---

[١] هبة عبدالخالق عبدالله عبدالحميد: الغجر في مصر في القرن التاسع عشر (١٧٩٨- ١٨٩٤م)، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ص ٩٠، ٩١.

[٢] جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٧، الجمعة ٢٨ رمضان ١٢٤٤هـ/ ٣ أبريل ١٨٢٩م؛ أمين سامي: تقويم النيل، مج ١، ج ٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٣٢.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف، لائحة تنظيم ويركو أرباب الكارات، صادرة من ديوان المالية، ص ١٠١، ١٨ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٤٤م.

[٤] جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٤٦، السبت ٢٢ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ ١٥ مارس ١٨٣٠م.

الخديوي[١] إلى مأمور أشغال المحروسة بتحصيل المبلغ المذكور من الكتبة[٢]، وبالرغم من صدور قرارات في عهدي محمد علي باشا ومحمد سعيد باشا (**١٨٥٤-١٨٦٣م**) قضت بإعفاء موظفي الحكومة من دفع الويركو ما داموا في الخدمة[٣]، إلا أن جانبًا من الوثائق أظهر خضوع الموظفين الذين بالعمل لهذه العوائد لاسيما في عهد الخديو إسماعيل (**١٨٦٣-١٨٧٩م**)؛ فقد حصلت عوائد ويركو من كافة الصيارفة الذين يعملون بالجهاز الإداري للدولة بواقع ماهية شهر في كل عام، وذلك بمقتضى القرار الصادر في ٨ أبريل **١٨٧٥م**[٤].

كما فُرضت عوائد الويركو على ملاك الأراضي وأرباب العقارات[٥] وأصحاب الأباعد والعزب والكفور التي لا يخرج أنفارها للأشغال العامة بدفع

---

[١] اختص الديوان الخديوي الذي تأسس في عهد محمد علي باشا بالنظر في شئون الحكومة الداخلية العامة، وكان له سلطة قضائية، إذ كان يفصل في بعض الدعاوى الجنائية بمدينة القاهرة، وكذلك القضايا التي ترفعها الأقاليم، أما الدعاوى الشرعية فكان يحيلها إلى المحاكم الشرعية، وكان له الإشراف على عدة مصالح منها مصلحة الأبنية وفروعها، وعلى المخابز الملكية والكيلار (الخزين) وما يتبعه، والسلخانة والمخبز، وعلى ديوان القوافل والمواشي وما يتبعه، وعلى الترسانة (دار الصناعة) ببولاق وفروعها، وعلى المستشفيات (الإسبتاليات) الملكية، وعلى الروزنامة والأوقاف المصرية وبيت المال ... وغيرها. انظر عبدالرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص **٦١٥**.

[٢] جريدة الوقائع المصرية: عدد **١٤٤**، الثلاثاء ١٨ ذي القعدة **١٢٤٥**هـ/ ١١ مارس **١٨٣٠**م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود **٠٠٣٢٢٥**- **٠٠٢٠**، دفتر ترتيبات وظائف، أمر عمومي صادر من سعيد باشا، ص **١٠٢**، **١٦** شعبان **١٢٧٥**هـ/ **٢١** مارس **١٨٥٩**م؛ الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى مدير نصف ثاني غربية بتاريخ ذو القعدة **١٢٥١**هـ/ **٢٥** فبراير **١٨٣٦**م، ص **٧٢**.

[٤] أمين سامي: المصدر السابق، مج **٣**، ج **٣**، ص **١٢٢٠**.

[٥] دار الوثائق القومية:معية سنية عربي: ميكروفيلم **١**، كود **٠٠٠٠٠٦**- **٠٠٠٣**، صادر إلى محافظة البحيرة، وثيقة رقم **٦٢٣**، ص **١٦٩**، ٨ شوال **١٢٧٢**هـ/ **١٢** يونيو **١٨٥٦**م.

مبالغ سنوية نظير ذلك مع حصرهم وربط الويركو عليهم [١]والأُجراء من الفلاحين منذ أن قررت الحكومة إضافة فردة الزراعيين إلى مال الأطيان بعد تخفيضها إلى ثلثي مقدارها[٢]، حيث أصدر مجلس الأحكام[٣] أمرًا بحصر وتخصيص الويركو في المديريات على الأطيان، وتحصيله ابتداءً من سنة **١٨٥٦**م، وتحديد مقدار ما يُصيب كل فدانٍ من الويركو المخصص للأقاليم عند تقسيمه وترتيبه على الأقاليم جميعًا[٤]، وكان أصحاب الأراضي الزراعية يقدمون بيانات بما يمتلكونه من أراضٍ من حيث موقعها، واسم الناحية الكائنة بها، ومقدارها، وحالة الفدان بها، وبناءً على هذه البيانات كانت تُربط عليها قيمة الويركو المستحقة[٥].

وإلى جانب ذلك رُبطت عوائد ويركو على أهل الذمة من "المسيحيين واليهود" في جميع الجهات المصرية منذ عصر محمد علي باشا بموجب الأمر الصادر

---

[١] زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم في مصر (**١٨٠٥**- **١٨٨٢**م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، **٢٠١٨**م، ص **٣٣٠**.

[٢] أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص **٢٣٤**.

[٣] مجلس الأحكام: أنشىء هذا المجلس في عام **١٨٤٩**م ليحل محل الجمعية الحقانية، وهو عبارة عن هيئة قضائية عليا تكونت من تسعة أعضاء كانوا يجتمعون يوميًّا للنظر في المسائل الواردة من الدواوين وفروعها، وقد أُلغي في عام **١٨٥٥**م، ثم أُعيد ثانية عام **١٨٥٧**م، ثم أُلغي في عام **١٨٦٠**م، وأعيد ثانية في العام التالي، ثم أُلغي عام **١٨٧٥**م، ثم أُعيد ثانية ليتم إلغاؤه نهائيًّا عام **١٨٨٨**م عقب تشكيل المحاكم الأهلية. انظر: ترجمة إرادة سنية صادرة لرئاسة مجلس الأحكام المصرية بتاريخ **٥** ربيع آخر **١٢٦٥**هـ/ **٢٨** فبراير **١٨٤٩**م، منشور في أحمد فتحي زغلول: المحاماة، مطبعة المعارف، القاهرة **١٩٠٠**م، ص **٦٤** ملحقات؛ زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص ص **٤٧٢**، **٤٧٣**.

[٤] أمين سامي: المصدر السابق، مج **١**، ج **٣**، ص **٢١٨**.

[٥] دار الوثائق القومية: معية سنية عربي: ميكروفيلم **١**، كود **٠٠٠٠٠٦**- **٠٠٠٣**، صادر إلى محافظة البحيرة، وثيقة رقم **٦٢٣**، ص **١٦٩**، **٨** شوال **١٢٧٢**هـ/ **١٢** يونيو **١٨٥٦**م.

منه إلى محافظ دمياط في ٢ يونيو ١٨٣٣م[١]، وقد بلغ مقدار هذا الويركو سنويًّا ١٤,٣٣٥ جنيهًا[٢]، وقد ظل يحصل حتى أصدر ديوان المالية قرارًا في عام ١٨٥٥م:" بالتجاوز عن الويركو الشرعي المرتب تأديته من الرعايا أهل الذمة العيسوية والإسرائيلية .."[٣].

كما فرضت عوائد الويركو على دواليب الخمر بأسيوط وجرجا والمنيا حيث قرر أحمد باشا طاهر ربط ويركو على الدواليب عندما كان مديرًا بهذه الناحية[٤].

فضلاً عن ذلك فرضت عوائد الويركو على الجاليات الأجنبية والعربية في مصر، وهو ما رُصد بالوثائق، حيث تم رصد مكاتبة من المعية السنية إلى أحد المديرين:" بتحصيل أموال الفردة من أفراد طائفة الأرمن والأروام المقيمين بالمحروسة والمنتمين إلى حكومات أجنبية... ولما عرض بوغوص بك الأمر على الأعتاب تداول الرأي مع القناصل واتفق على تحصيل أموال الفردة من أفراد الطائفتين بدون ضوضاء"[٥]، كما طالبت الحكومة من بعض أفراد الجالية الأرمينية مثل سركس وأوانس وغيرهم بسداد ماعليهم من عوائد ويركو[٦]، والأمر نفسه

---

[١] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر ٥٣ معية تركي، ترجمة الأمر التركي رقم ٢٧٢، من الجناب العالي إلى محافظ دمياط بتاريخ ١٣ محرم ١٢٤٩هـ/ ٢ يونيو ١٨٣٣م.

[٢] أمين سامي: المصدر السابق، مج ١، ج ٣، ص ١٠٦.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] زينب محمود عبدالرحمن البكري: الأنبذة والمشروبات الروحية في مصر في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ١١١.

[٥] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٨، دفتر ٥ معية تركي، ترجمة المكاتبة رقم ٥٥٢، من المعية السنية إلى حبيب أفندي، ١٨ ربيع ثاني ١٢٤٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٦] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر ٤٩ معية تركي، ترجمة الإفادة التركية رقم ٦١٠ من المعية السنية إلى الأغا الخزينة دار بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ٢٧ أبريل ١٨٣٤م.

تكرر عند مطالبة ذكار الفرنسي بتلك العوائد[١]، كذلك فرضت عوائد الويركو على الشوام[٢]، ورغم تراجع دور الدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمام اشتداد وطأة الامتيازات الأجنبية فقد واصلت تحصيل ويركو أرباب الكارات من الأجانب أصحاب المحلات[٣]، كما فرضت في عام ١٨٨١م عوائد الويركو على الجالية الإيرانية[٤]، وإن كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد العديد من حالات تهرب الأجانب من سداد عوائد الويركو بفضل الحصانة القانونية التي وفرتها لهم الامتيازات الأجنبية[٥]، ويؤكد ذلك قيام رئيس طائفة التحفجية بالقاهرة بتقديم عريضة لمجلس شورى النواب طالب فيها بضرورة ربط عوائد ويركو على الأجانب أصحاب الصنائع بالقاهرة[٦].

ورغم فرض عوائد الويركو على فئات متعددة بالمجتمع المصري إلا أن هناك شرائح اجتماعية تم استثناؤها من سداد تلك العوائد بقرارات حكومية نظرًا

---

[١] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر ٨٠٦ ديوان خديوي تركي، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، ٨ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٣٤م.

[٢] دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر ٧٨٥ ديوان خديوي تركي، ترجمة قرار رقم ١٨٢ من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٣٢م.

[٣] أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٦٢.

[٤] صورة ما صدر من الداخلية لنظارة المالية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨١م، فيليب جلاد: المصدر السابق، مج ١، ص ٣٠٤.

[٥] سعيد ذوالفقار: الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢- ١٩١٤م، مترجم عن الفرنسية، سويسرا، د. ت، ص ١٥٨.

[٦] مجلس شورى النواب: محضر الجلسة الثانية والثلاثين، السبت ٢٥ مارس ١٨٨٢م، منشور في محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج ٤، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م، ص ٥٢٢.

لظروفهم المالية التي كانت تحول دون توفيرهم قيمة تلك العوائد، حيث جرى الإعفاء من عوائد الويركو لمن أقعدتهم حالتهم البدنية عن العمل كالمسنين[١] وذوي الاحتياجات الخاصة[٢] واليتامى والأطفال وكافة الفقراء الذين يتعيشون على الصدقات[٣]، وكذلك الفعلة الذين ليس لهم مأوى[٤] والشحاذين والحانوتية[٥] والمستخدمين في الزراعة كالنظار والخولاء والجمال والكلاف وحلاج القطن[٦].

كذلك استُثني من سداد عوائد الويركو طلاب العلم بالمدارس الحكومية والمعاهد الأزهرية وشيوخ الأزهر ومجاوريه، ويؤكد ذلك العرضحال[٧] الذي جرى رفعه إلى مجلس المشورة[٨] من الشيخ أحمد الفقيه وأخيه محمد الفقيه من أهالي

---

[١] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع، ص **١٥١**.

[٢] نجلاء محمد عبدالجواد: الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد علي، بحث منشور بمجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، عدد **٣٧**، سبتمبر **٢٠١٥**م، ص **٩**.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس النظار، كود **٠٢٥٠٨٣ - ٠٠٧٥**، مذكرة مقدمة من المالية، **١٠** ديسمبر **١٨٧٩**م؛ أمين سامي: المصدر السابق، مج **٣**،ج **٣**، ص **١٤٣٩**.

[٤] المؤيد: عدد **١**، السنة الأولى، الأحد غرة ديسمبر **١٨٨٩**م.

[٥] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى مختار بك بتاريخ **٢٩** محرم **١٢٥٢**هـ/ **١٦** مايو **١٨٣٦**م، ص **٩٩**.

[٦] أحمد الحتة: المرجع السابق، ص **٢٣٨**.

[٧] عرضحال: (العَرض محضر): هو العرض حال" أي العريضة التي يسجل فيها الحال- أي المحاضر، والعرضحالجي: هو المحترف لحرفة كتابة عرائض التظلم والالتماسات والشكايات والاعتراضات، وما ماثلها مما يعرض فيها الناس أحوالهم على السلطة. انظر: سحر محمد إبراهيم، مصلحة الضربخانة المصرية بالقاهرة دراسة أرشيفية دبلوماتية تاريخية من **١٨٤٤ - ١٩٦٣**م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، **٢٠١٦**م، ص **٣٥٢**.

[٨] مجلس المشورة: قام محمد علي باشا بإنشاء هيئات استشارية للاستئناس بآرائها دون إلزامه بها، ورغم تعدد المجالس الشورية فإنها كانت جميعًا ترجع إلى أصل واحد أو مسمى واحد كان الوالي فقط يقوم بتجديد في اسمه، كما كان يبدل في اختصاصه، وفي نظام تشكيله، وكان من

طنطا، ويتظلمان فيه من طلب شيخ ناحيتهما أموال الويركو منهما، بالرغم من قرار الحكومة بعدم تحصيلها من أهل العلم، حيث إن أحدهما طالب علم في السيد البدوي، والآخر من مجاوري جامع الأزهر بالقاهرة، وطالبا بإعفائهما من سداد تلك العوائد، وعقب النظر في العرضحال وفحصه، والتأكد من سلامة البيانات تقرر إعفاؤهما من سداد الويركو تطبيقًا للقرار الحكومي[١]، وكانت الحكومة تقوم بصرف تذاكر مجانية لكاتب الجامع الأزهر ليتولى توزيعها على علمائه ومجاوريه تدل على اعفاؤهم من سداد الويركو؛ وهو ما حدث في عام **١٨٧٩**م عندما قامت الدائرة البلدية[٢] بمصر بإرسال عدد من التذاكر المجانية إلى الشيخ مصطفى كاتب الجامع الأزهر، والتي بلغ عددها **٦٢٠ , ١١** تذكرة ليقوم بتوزيعها على مستحقيها، وإعداد كشفٍ بأسماء هؤلاء المستفيدين من تلك التذاكر، وإرساله إلى ديوان البلدية[٣]. وكما جرى إعفاء شيوخ الأزهر من سداد تلك العوائد فقد سرى ذلك أيضًا على رؤساء رجال الدين غير المسلمين، حيث أعفي منها القساوسة والأساقفة والمطارنة والبطارقة وحاخامات طائفة اليهود[٤].

بين تلك المجالس مجلس المشورة الذي انعقد لأول مرة- وفقًا لجريدة الوقائع المصرية- في **٢** سبتمبر **١٨٢٩**م، ويعد بمثابة أول هيئة نيابية شورية في عصر محمد علي باشا، وكان يمثل مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث أصبح مؤلفًا من **١٥٧**عضوًا؛ منهم **٥٨** معينون و**٩٩** عضوًا منتخبًا من شيوخ القرى، وكان يعقد مرة كل عام. انظر: أمين سامي: المصدر السابق، ج **٢**، ص ص **٣٤٩**، **٣٥٠**؛ عبدالرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص **٦٠٩**.

[١] جريدة الوقائع المصرية: عدد **٨٦**، الخميس **٢٢** جماد الأول **١٢٤٥**هـ/ **١٩** نوفمبر **١٨٢٩**م.

[٢] أنشئت الدائرة البلدية بمصر في عام **١٨٧٤**م بعد أن تم فصل قلم العوائد التابع لديوان محافظة مصر، وأنشىء كديوان مستقل بذاته تحت اسم" ديوان الدائرة البلدية بمصر"، وأضيف إليه الكثير من الاختصاصات بعد ذلك. انظر: أسامة محمد عبدالسلام عطية: المرجع السابق، ص **٧**.

[٣] أسامة محمد عبدالسلام عطية: المرجع السابق، ص **٢٣**

[٤] أمين سامي: المصدر السابق، مج **٣**، ج **٣**، ص **١٤٣٩**.

وإلى جانب هؤلاء فقد أُعفي منها جميع الأشخاص الذين التحقوا بالخدمة العسكرية طيلة خدمتهم بالجيش؛ فقد أصدر محمد سعيد باشا في عام **١٨٥٥م** قرارًا أَعفى بمقتضاه كافة الأفراد الذين يخدمون بالجيش المصري من سداد ما عليهم من ويركو حتى انتهاء مدة خدمتهم العسكرية، وكان يتم حصر بيانات هؤلاء في كشوف خاصة لإسقاط ما عليهم من عوائد[١]، وبالرغم من صدور هذا القرار إلا أن آليات تنفيذه افتقدت في البداية للدقة، ويؤكد ذلك العديد من الالتماسات والشكاوى التي انهالت على الحكومة من قِبل بعض المجندين الذين تمت مطالبة عائلاتهم بأموال الويركو الخاصة بأبنائهم الملتحقين بالخدمة العسكرية، ويرجع السبب في ذلك إلى سوء تفسير بعض الموظفين المناط بهم تحصيل عوائد الويركو للقرار، حيث إن القرار لم يحدد على وجه الدقة هل يتم إسقاط عوائد الويركو عن المجندين من بداية السنة أم في نهايتها؟ وإذا كان التحاقهم في نهاية السنة فهل يحسب ذلك من سنة الالتحاق أم ابتداءً من السنة الجديدة؟ لهذا قررت الحكومة إسقاط عوائد الويركو عن كل من بالخدمة العسكرية سواءً كان التحاقهم بها من أول شهور السنة أو آخرها[٢].

كذلك تفاوتت القرارات الحكومية بشأن إعفاء بعض أصحاب المناصب كصاحب منصب سر التجار، حيث رُصدت شواهد وثائقية تُظهر إعفاء من يتقلد ذلك المنصب من سداد الويركو؛ فقد صدر أمر من ديوان المالية في **١٠** ديسمبر **١٨٥٨م** بعدم تخصيص ويركو على السيد حسين الرفاعي سر تجار مصر، ورفع المقرر عليه من الويركو طوال فترة استمراره في المنصب[٣]، في حين رُصدت وثائق

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود **٠٠٣٢٢٥ - ٠٠٢٠**، دفتر ترتيبات وظائف، إفادة من المعية لمديرية الغربية رقم **٢٦**، ص **١٠٢**، **٢١** صفر **١٢٧٢**هـ/ **٢** نوفمبر **١٨٥٥**م.

[٢] المصدر نفسه: كود **٠٠٣٢٢٥ - ٠٠٢٠**، دفتر ترتيبات وظائف، أمر عمومي صادر من سعيد باشا، ص **١٠٢**، **١٦** شعبان **١٢٧٥**هـ/ **٢١** مارس **١٨٥٩**م.

[٣] أمين سامي: المصدر السابق، مج **١**، ج **٣**، ص **٢٧٠**.

أخرى تُظهر رفض محافظة مصر طلبًا بإعفاء السيد محمود بك العطار سر تجار مصر من سداد الويركو أُسوة بسلفه؛ لأن" القواعد المتبعة في حق تحصيل الويركو لا تساعد على استثناء المومى إليه..."[١].

آلية تقدير الويركو:

خضعت مسألة تقدير الويركو في كل مديرية أو محافظة لسلطة قومسيون[٢] تألف من مأموري المراكز وشيوخ الطوائف والنواحي وآل الخبرة[٣]، فعادةً ما كان يتم توزيع أهالي كل ناحية من النواحي على أحد المشايخ، وأُنيط بكل شيخ منهم تحديد مقدار الويركو المطلوب على كل شخص بالناحية[٤]، وكانت الحكومة قد وضعت معيارًا واضحًا للتقدير وهو أن يتماشى الويركو المطلوب مع درجة تكسُّب من يدفعه حتى تتلاشى مطالبة الشخص بعوائد مالية تفوق قدرته وتحمله[٥]، ويؤكد ذلك اللائحة التي أصدرها ديوان المالية في عام **١٨٣٢**م، والتي نظمت

---

[١] أسامه محمد عبدالسلام: المرجع السابق، ص ص**٢٣-٢٤**

[٢] قومسيون: لفظ لاتيني، عُرب بمعنى (التفويض)، أي من فَوض إليه الأمر تفويضًا وسلمه إليه كأن الموكول إليهم القيام بهذه المهمة يقلدون زمام الأمر الذي انتدبوا إليه برضى من لهم الحق بانتخابهم، وقيل إن اللفظ فرنسي بمعنى لجنة، جمعية، مجلس، مأمورية، عمل، عمولة، تفويض، وكالة. انظر: زين العابدين شمس الدين: معجم الألفاظ، ص ص **٤٣٦، ٤٣٧**.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس خصوصي، ميكروفيلم **٥٢١**، دفتر قيد القرارات، وثيقة رقم **٤**، ص **١٠**، بتاريخ **١٨٧٨**م.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود **٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠**، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة صادرة من الشورى إلى مدير عموم أقاليم وسطى، **٢٣** صفر **١٢٥٧**هـ/ **٢٠** أبريل **١٨٤١**م.

[٥] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي: ميكروفيلم **٥١٧**، س **١١**/ **٨**/ **٢٣**، وارد من ديوان المالية، وثيقة رقم **١٨**، ص **٣٨**، **٢٥** صفر **١٢٩٣**هـ/ **٢٢** مارس **١٨٧٦**م؛ معية سنية عربي: ميكروفيلم **١**، كود **٠٠٠٠٠٣- ٠٠٠٣**، صادر الأوامر العلية من مديرية الدقهلية، وثيقة رقم **٢٢**، ص **٢٢٧**، **١٧** شوال **١٢٧١**هـ/ **٣** يوليو **١٨٥٥**م.

تحصيل عوائد الويركو لاسيما ويركو أرباب الكارات عندما قضت بأن تحصيل الويركو من أرباب الكارات والصنائع بكافة الجهات يكون وفق درجة تكسبهم، وطبيعة الجهات التي يعملون بها[١]، وكان يصعب تحديد الويركو دون توافر كشوف دقيقة خاصة به تتضمن الحالة المادية والاجتماعية لكل شخص حتى تسترشد بها الأجهزة الإدارية القائمة على تقدير العائد[٢]، لذلك أمر محمد علي في ٦ مارس ١٨٤٦م جميع المديرين بسرعة إتمام تعداد النفوس بكل دقة، وأنذرهم بعقوبات شديدة حال مخالفة أوامره[٣].

وكان ينبغي ألا تستغرق عملية التعداد وإعداد دفاتر تمويل الويركو أكثر من شهرين[٤]، وقد حددت اللوائح الحكومية شهر ديسمبر من كل عام موعدًا لإجراء التعداد والتمويل في كل بلد[٥]، وطبقًا للوائح كان التعداد يُجرى كل سنتين بواقع سنة تمويل وسنة تعديل[٦]، وقام على عملية التعداد موظفون معتمدون كان يتم

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف، لائحة تنظيم ويركو أرباب الكارات صادرة من ديوان المالية، ص ١٠١، ١٨ شوال ١٢٦٠هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٤٤م.

[٢] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٤٤٤، س ١١/٨/٤، لائحة تحصيل الأموال الميرية، وثيقة رقم ٤٨، ص ١١٣، ١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٧م؛ دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤-٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة صادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٦م، ص ٢٤.

[٣] أمين سامي: المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣٧.

[٤] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة (١٨٧٦- ١٨٨٠م)، منشور للمديريات بحري وقبلي والمحافظات والمصالح، ص ص ١٥٥، ١٥٦، ٢١ صفر ١٢٩٧هـ/ ٢ فبراير ١٨٨٠م، بولاق، ١٨٨١م.

[٥] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي: ميكروفيلم ٥١٧، س ١١/ ٨/ ٢٣، وارد من ديوان المالية، وثيقة رقم ٣٧، ص ٢٩، ٢٨ رمضان ١٢٩١هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٧٤م

[٦] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي: ميكروفيلم ٥١٧، س ٢٩، صادر دواوين، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٨، ٢٥ صفر ١٢٩٣هـ/ ٢٢ مارس ١٨٧٦م.

تعيينهم من قبل المالية[١]، وعاونهم عدد من المشايخ والحانوتية والدايات بكل ناحية نظرًا لخبرتهم ودرايتهم ومعرفتهم بالأهالي، حيث تم رصد كافة الأشخاص بالنواحي، وتدوين بياناتهم الشخصية[٢]، كما كان يجري توقيع الكشف الطبي على بعض الأشخاص من قبل طبيب الناحية لتحديد سنهم الحقيقي وذلك في حال الشك في قيامهم بالتلاعب في أوراق ميلادهم بغرض التهرب من سداد الويركو[٣]، كذلك كان يجري رصد أعداد الوفيات بكل ناحية، وكانت الحكومة تطالب أهالي المتوفين بسداد ما عليهم من متأخرات الويركو حتى وقت الوفاة، وظل هذا الإجراء متبعًا حتى صدرت الأوامر في ٣ يوليو ١٨٥٥م إلى محافظ رشيد بعدم تحصيل ويركو من عائلات الأشخاص الذين توفوا على إثر إحدى الحوادث بالمحافظة، وقد عُمم القرار بعد ذلك[٤].

ومن خلال جمع تلك البيانات كانت المالية تعرف حجم الويركو المربوط على كل ناحية من النواحي، وأعداد كافة المشتغلين وأصحاب الدخول وأرباب الكارات وغيرهم، كما كانت تمد المديريات بما تحتاجه من كشوف وسجلات؛ فقد طالبت مديرية الشرقية ديوان المالية بإرسال كشف ببيان عدد كيالي الغلال بالمديرية، والويركو المقيد على كل منهم في السنة الواحدة[٥]، وكان مشايخ الطوائف يقومون بحصر أبناء طوائفهم، وتحديد طبيعة كل منهم تمهيدًا لفرض عوائد الويركو عليهم حسب الدخول التي يحققونها؛ فقد قام مشايخ الصيادين

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات،، ص ٢٤، لائحة صادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٦م.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] أسامة محمد عطية: المرجع السابق، ص ٢٢.

[٤] دار الوثائق القومية: معية سنية عربي: كود ٠٠٠٠٠٣- ٠٠٠٣، صادر الأوامر العلية إلى مديرية الدقهلية، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٢٧، ١٧ شوال ١٢٧١هـ/ ٣ يوليو ١٨٥٥م.

[٥] عبدالسلام عامر: المرجع السابق، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦.

بمديرية الشرقية بحصر أسماء أبناء الطائفة، والجهات المحددة للصيد لكل منهم إن كانت قناطر أو ترعًا أو بحورًا، وتحديد أماكن بيع أسماكهم، وكمية ما يصطادونه لتحديد الويركو المطلوب منهم[١].

وكان التعداد للأشخاص والمنازل والحوانيت يتم بشكل دقيق دون إغفال إدراج أيٍّ منها بالدفاتر والسجلات سواءً كان ذلك سهوًا أو عن عمد[٢]؛ لأن إسقاط اسم أي شخص أو منزل أو حتى ناحية بأكملها كان يعني إسقاط عوائد الويركو عنه باعتبار أن دفاتر التعداد اتُّخِذت أساسًا لتقدير الويركو، وأي إخلال في إعدادها يتسبب في إهدار أموال الدولة[٣]، وعلى الرغم من هذا فقد شابت عملية التعداد مخالفات صارخة قام بها بعض الموظفين المكلفين بعملية التعداد إذ أسقط بعضهم بعض الأسماء من الدفاتر في محاولة منهم لتحصيل عوائد الويركو لأنفسهم لا لخزانة الدولة، كما تلقى البعض الآخر رشاوى من بعض القرى نظير إسقاط أسمائهم من دفاتر الويركو كما حدث في عام ١٨٤٥م عندما تم التلاعب في دفاتر الويركو من قبل بعض الموظفين الذين قاموا بإسقاط أسماء بعض القرى من

---

[١] دار الوثائق القومية: مديرية الشرقية، كود ٠٠٠٥٥٩- ٢٠١٥، جزء سادس صادر الجهات السايرة والتفاتيش والعهد، وثيقة رقم ٣٨٣٦، ص ٣٧، ١٦ رجب ١٢٨٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٦٦م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٤، لائحة صادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٦م.

[٣] دار الوثائق القومية:معية سنية عربي: ميكروفيلم ١، كود ٠٠٠٠٠٣- ٠٠٠٣، صادر الأوامر العلية من مديرية الدقهلية، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٢٧، ١٧ شوال ١٢٧١هـ/ ٣ يوليو ١٨٥٥م؛ ديوان مجلس خصوصي: ميكروفيلم ٥١٧، س ١١/ ٨/ ٢٣، وارد من ديوان المالية، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٨، ٢٥ صفر ١٢٩٣هـ/ ٢٢ مارس ١٨٧٦م؛ مديرية الفيوم: كود ٠٠١١٢٦- ٢٠٢٣، دفتر جزء ثاني صادر الفروع بمديرية الفيوم، وثيقة رقم ٢٤، ص ٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م.

التعداد مقابل الحصول على رشوة، والأمر نفسه قام به بعض مشايخ دمياط أثناء تعداد السكان والمنازل في عام ١٨٤٧م[١]، ولهذا شددت المالية على ضرورة أن تكون دفاتر التعداد مستوفاة وشاملة لكافة الأشخاص والمنازل والنواحي استيفاءً دقيقًا ببيانات واضحة وسليمة[٢].

وعقب الانتهاء من إجراء التعداد، وإعداد دفاتر الويركو كان يتم ختمها من قبل المدير أو المحافظ ومأموري تحصيلات المراكز[٣]، ويُحرر دفتر بذلك من نسختين؛ كانت إحداهما تحفظ بديوان المديرية التي تقع فيها الناحية، والأخرى كانت تسلم للصراف للعمل بها[٤]، كما كان يتم إعلان تلك الكشوف بالجريدة الرسمية، وبلوحات في مركز المديرية أو المحافظة، ومركز الناحية المختصة بها، وذلك لمدة شهر واحد فقط حتى يطلع الأهالي عليها، وكان يتم تحرير محضرين؛ أحدهما عند بداية الشهر الذي أعلنت فيه الكشوف على اللوحات، والآخر عند رفعها، وخلال فترة الإعلان بالنواحي المختلفة كان محصلو الأموال يقومون

---

[١] رزق نوري: الفساد في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ٩٦، ٩٧.

[٢] دار الوثائق القومية: مديرية الشرقية، كود ٠٠٠٥٥٩- ٢٠١٥، جزء سادس صادر الجهات السايرة والتفاتيش والعهد، وثيقة رقم ٣٨٣٦، ص ٣٧، ١٦ رجب ١٢٨٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٦٦م.

[٣] دار الوثائق القومية: معية سنية عربي: ميكروفيلم ١، كود ٠٠٠٠٠٣- ٠٠٠٣، صادر الأوامر العلية من مديرية الدقهلية، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٢٧، ١٧ شوال ١٢٧١هـ/ ٣ يوليو ١٨٥٥م؛ مديرية الفيوم: كود ٠٠١١٢٦- ٢٠٢٣، دفتر جزء ثاني صادر الفروع بمديرية الفيوم، وثيقة رقم ٢٤، ص ٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة صادرة من الشورى إلى مدير عموم أقاليم وسطى، ٢٣ صفر ١٢٥٧هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٤١م.

بتسليم كل شخص وردًا بالمطلوب منه متفقًا مع بيانات الكشوف التي تم إعلانها[١].

وبالرغم من تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان تقدير عوائد الويركو على أساس العدالة، ومراعاة ظروف الأهالي، إلا أن الفساد بالأجهزة الإدارية حال دون تحقيق ذلك بالشكل المطلوب لترك الحكومة مسألة تقدير عوائد الويركو برمتها للمشايخ والعمد الذين راح بعضهم يستغل نفوذه وسلطته، فيُعفي نفسه من سداد تلك العوائد، أو يستبعد بعض أقاربه وذويه وكل من تربطه بهم صلة قرابة من كشوف الويركو، وكذا القيام بفرض قيم نقدية أكبر على أشخاص آخرين[٢]مما افقد مسألة تقدير عوائد الويركو الكثير من العدالة والنزاهة وعدم سريانها على نسق واحد بجميع جهات مصر؛ فقد قُدر ويركو في بعض جهات مديرية الدقهلية على كل تاجر ٣,٥٠٠ قرش في الوقت الذي كانت فيه أعلى قيمة نقدية منصوصٍ عليها باللائحة تقدر بـ ٧٥٠ قرشًا فقط[٣]، كذلك جاءت قيم فئات الويركو بالأقاليم البحرية أعلى منها في الأقاليم القبلية، وهذا ما يؤكده تقرير قومسيون التحقيق الأعلى الصادر في عام ١٨٧٩م[٤]، كذلك لجأ بعض هؤلاء المشايخ والعمد إلى ربط ويركو على أناسٍ ليسوا على قيد الحياة من الأساس، أو

---

[١] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٤٤٤، س ١١/٨/٤، لائحة تحصيل الأموال الميرية، وثيقة رقم ٤٨، ص ١١٣، ١٩ ذي الحجة ١٢٩٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٧م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٥٢١، س ١١/٩/١، دفتر قيد القرارات بالمجلس الخصوصي، وثيقة رقم ٤، ص ١٠، بتاريخ ١٨٧٨م؛ وكذلك: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة عمومية صادرة بترتيب معاونين بالأخطاط، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٢، ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٦م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

[٤] المصدر نفسه.

أشخاصٍ تم إعفاؤهم من أداء هذه العوائد وفقًا لقرارات حكومية[١]، أو قيامهم بتحصيل عوائد الويركو أكثر من مرة على نفس الأشخاص؛ حيث جرى رصد بعض الحالات في القاهرة التي دفع فيها التجار عوائد الويركو أكثر من مرة في السنة الواحدة[٢].

وهذا التباين في فرض الويركو وتحصيله دفع محمد سعيد باشا لأن يذهب إلى أن:" الويركو على أرباب الحرف ببعض البنادر وُجد أن بعض الأفراد فُرضت عليهم عوائد بقدر تكسبهم وآخرين زيادة عن مكاسبهم، ونبه بحصول الدقة والملاحظة في مسألة تحصيل الويركو بمقتضى العدالة واللوائح الموجِبة، وعدم حصول الغدر والتفريط في أموال الدولة، ويُنظر في المبالغ المالية التي تستوجب الرفع، ويُعمل عنها كشوف خاصة بكل بندر، وترسل للباشا للنظر فيها"[٣].

وقد ترتب على تلك الوقائع التي مارستها الأجهزة الإدارية المكلفة بعملية تقدير الويركو تململ الطبقات الاجتماعية لاسيما الفقيرة التي تحملت فواتير هذا الفساد، وتضاعفت عليها العوائد نتيجة استغلال العمد ومشايخ النواحي نفوذهم[٤]، الأمر الذي أدى إلى تدفق الشكاوى والالتماسات على الحكومة؛ حيث اشتكى قطاعٌ من أرباب الكارات بمديرية الفيوم من قيم عوائد الويركو المربوطة

---

[١] جمال عبدالرحيم خليفة: طائفة الصيارفة في مصر في القرن التاسع عشر، بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة بنها، عدد ٤١، يوليو ٢٠١٥م، ص ص ١٦٠، ١٦١.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف، ترجمة أمر من سعيد باشا إلى المديريات، ص ١٠٢، ١٥ صفر ١٢٧٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٥٥م.

[٤] المصدر نفسه.

عليهم[١]، كما اشتكى مشايخ صيادي المطرية[٢] من تلك العوائد، والتي فاقت إمكانياتهم المادية[٣]، كذلك اشتكى قطاع كبير من طائفة العسالة في جهات مختلفة من قيم عوائد الويركو المفروضة عليهم[٤]، وأمام هذه الشكاوى والالتماسات كانت الحكومة تقوم أحيانًا بإصدار أوامرها بإعادة عملية التعداد، وإعادة تقدير هذه الضريبة في محاولة منها لمنع شكاوى الأهالي، وتحقيقًا لراحتهم[٥]، غير أن ذلك كان يتم دون أن تُمس إيرادات الحكومة السنوية من الويركو التي تعوِّل عليها في الكثير من مشاريعها، وتغطية نفقاتها[٦].

---

[١] دار الوثائق القومية: مديرية الفيوم: كود ٠٠١١٢٧- ٢٠٢٣، دفتر جزء ثاني صادر الفروع بمديرية الفيوم، وثيقة رقم ٧٧، ص ٢٥، ١٨رمضان ١٢٨٧هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٧٠م.

[٢] المطرية: كانت تابعة في فترة الدراسة لمركز دكرنس بالدقهلية، ثم ألحقت بمركز المنزلة في عام ١٩٢٩م، وفي الأصل كان سكن هذه البلدة يتكون من قريتين متجاورتين هما الغصنة والعقبيين، وفي عام ١٢٨٠هـ صدر قرار بفصل هاتين القريتين عن بعضهما من الوجهة الإدارية، وفى ١٨ نوفمبر ١٩٠٣م صدر قرار بضمهما إلى بعضهما باسم المطرية كما كانت، وبذلك حذف اسما ناحيتي الغصنة والعقبيين من جدول أسماء المطرية. انظر: محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٠٩.

[٣] دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٤٤٤، س ٢٤/٨/١١، دفتر قيد الصادر من المجلس الخصوصي، وثيقة رقم ٧٦، ص ٨٤٨، ٥ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٧٦م.

[٤] دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، ميكروفيلم ٢١، كود ٠٠٠٢١٠- ٢٠٠١، صادر عرضحالات دواوين وأقاليم، وثيقة رقم ٦٨، ص ٥، ٥ رجب ١٢٨٨هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٧١م.

[٥] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع، ص ١٥١.

[٦] تيودوررتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠م، ترجمة: عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ٢٩١، ٢٩٢.

إدارة تحصيل الويركو:

جرى إنشاء قلم خصيصًا لتحصيل عوائد الويركو في عهد محمد علي باشا عرف بـ "قلم الفردة" أو " الويركو"[١]، وكان تابعًا لديوان الإيرادات- المالية- ويؤكد ذلك الأمر الصادر من محمد علي باشا إلى ديوان الإيرادات[٢] في عام **١٨٣٩**م بزيادة فئة الويركو المقررة على الأغنياء تبعًا لحجم ثروتهم واقتدارهم[٣]، وعاونه ديوان شورى المعاونة[٤] الذى تولى تحصيل الويركو وفقًا للقواعد والأصول التي اتُّفق عليها[٥]، ومن ثم كان قلم الويركو مكلفًا بتقديم كشوف

---

[١] جريدة الوقائع المصرية: عدد **٨٢**، الاثنين **١٤** جماد الأول **١٢٤٥**هـ/ **١١** نوفمبر **١٨٢٩**م.

[٢] تأسس ديوان الإيرادات- كما أورد أمين سامي- لأول مرة في عام **١٨٣٣**م، ثم أعيد ترتيبه وتنظيمه في عام **١٨٣٧**م، واختص بإيرادات ديوان التجارة وفروعه فيما عدا أثمان بيع الحاصلات الزراعية فتكون بخزينة ديوان التجارة، وقد قسم هذا الديوان أو المجلس إلى قسمين؛ أحدهما يختص بحساب إيرادات المديريات والبلاد التابعة لمصر، وهي كريت والحجاز والسودان، واختص القسم الآخر بإيرادات المحافظات الكبرى وهي القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى إيرادات الجمارك والمقاطعات. انظر: أمين سامي: المصدر السابق، ج **٢**، ص **٤١٣**؛ أحمد فتحي زغلول: المرجع السابق، ص **٥** ملحقات؛ محمد فؤاد شكري واخرون: بناء دولة مصر محمد علي، ط **١**، دار الفكر العربي، القاهرة، **١٩٤٨**م، ص **١٦**؛ إسماعيل زين الدين: الأجانب في الإدارة المصرية التحديث والهيمنة **١٨٢٠**-**١٨٨٢**م، دار الثقافة العربية، القاهرة، **٢٠٢١**م، ص **٢٨**.

[٣] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع، ص ص **١٥١**، **١٥٢**.

[٤] ديوان شورى المعاونة: أنشىء هذا الديوان عام **١٨٣٣**م، حيث أطلق على ديوان المعية السنية ديون شورى "شوراي" المعاونة أو ديوان المعاونة الخديوية، وكان هذا الديوان يجتمع على هيئة مجلس بديوان المعية السنية بالقلعة، ويرأسه وكيل الوالي الملقب بالكتخدا، وكانت له اختصاصات مجلس الوزراء ووزير الداخلية حاليًا مع بعض الاختصاصات التشريعية والقضائية، وتشكل من أقلام تركي وعربي. انظر: عبدالرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص **٦٠٦**؛ زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ، ص **٢٦٤**.

[٥] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع، ص ص **١٥١**، **١٥٢**.

ودفاتر شهرية إلى ديوان المعاونة إلى جانب الأوراق والدفاتر السنوية التي كان مطالبًا بتقديمها إلى ديوان تفتيش الحسابات[١]، حيث كانت تتم عمليات جرد لقلم الويركو في أوائل كل سنة، وتحديدًا في شهر توت[٢]، إذ كانت السنة المالية بالنسبة لإيرادات الحكومة ومصروفاتها تحسب بالتاريخ القبطي حتى أُلغي في ١١ سبتمبر ١٨٧٥م من حسابات الحكومة، واتُّبع التاريخ الميلادي[٣].

وقد طرأ على قلم الويركو خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تغييرات إدارية عدة؛ حيث صدر قرار من المجلس الخصوصي في ٥ مارس ١٨٧٦م بضم" قلم الويركو والعوائد الشخصية" إلى ديوان محافظة مصر[٤]، وعقب إلغاء ديوان محافظة مصر، ونقل بعض اختصاصاته إلى نظارة الداخلية[٥] قامت بإحالة قلم الويركو إلى الدائرة البلدية بمصر، حيث تُشير إحدى الوثائق الصادرة من تلك النظارة بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٨م إلى أنه:" قرر مجلس النظار نقل وإحالة قلم الويركو والعوايد الشخصية على الدايرة البلدية ليكون تحت إدارتها قايمًا على حدته، مع تأدية المصاريف المرتبة عليه من إيراداته لجهاتها المعلومة.."[٦]، وبذلك أنيط بمأمور الدائرة البلدية بمصر النظر في كشوفات

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، البند الخامس من لائحة ديوان المعاونة،، ص ص ١٧٩، ١٨٠ ، بدون تاريخ.

[٢] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨، الاثنين ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٣] أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٣١٧.

[٤] جمال عبدالرحيم: إسماعيل صديق المفتش رجل الأزمات ضحية الوشاية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٢٠١؛ زينب محمود عبدالرحمن البكري: المرجع السابق، ص ١١٩.

[٥] زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم، ص ١٥٥.

[٦] دار الوثائق القومية: الدائرة البلدية بمصر، كود ٠٠٠١٦٤- ٢٠٠٤، صادر من نظارة الداخلية الى محافظة مصر، وثيقة رقم ١٠٥٧، ص ٩٠، ٢٢ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٨م.

الويركو، وإرسال إفادات للجهات المختلفة التي لم تؤدِّ ما عليها من أموال[١]؛ فقد أُرسلت إفادات لبعض أرباب الكارات بالفيوم بإرسال ما عليهم من أموال الويركو[٢]، كما كان يجتمع ببعض ممثلي الطوائف المختلفة للتداول معهم بشأن عوائد الويركو، ومناقشة المسائل المتعلقة بتحصيلها[٣]، وفي ٢٥ سبتمبر ١٨٨٣م أصدرت نظارة المالية قرارًا تم بمقتضاه نقل تحصيل عوائد الويركو إلى مصلحة الأموال المقررة التي أصبح لها الحق في النظر في التماسات وشكاوى الممولين والأهالي، فضلاً عن إعداد جداول تحصيل الويركو السنوية[٤].

حيث أشرفت المالية من خلال قلم الويركو على عملية تحصيل عوائد الويركو في القاهرة ونواحي المديريات بالأقاليم التي كانت تتم عادة بديوان المديرية، وباجتماع المشايخ والصيارفة[٥]؛ فقد سدد سليمان بدر ما عليه من عوائد ويركو في سنة ١٨٣٠م بديوان مديرية أسيوط[٦]، حيث وقع على عاتق المديريات والمحافظات المختلفة عبء تحصيل الويركو في كافة نواحيها، فكانت كل جهة من الجهات تحرر كافة العمليات المرتبطة بتحصيل الويركو في دفتر خاص معدٍّ لهذا

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٥- ٠٠٧٥، صادر من نظارة المالية بخصوص المتأخرات من عوايد الويركو لغاية ١٨٧٩، ٢٧ يناير ١٨٨١م.

[٢] دار الوثائق القومية: مديرية الفيوم، كود ٠٠١١٢٦- ٢٠٢٣، دفتر صادر الفروع بمديرية الفيوم، وثيقة رقم ٧٩، ص ١٧، ٢ محرم ١٢٩٧هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٧٩م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٩٠- ٠٠٧٥، مذكرة من المالية بخصوص تقدير الويركو على أفراد الطوائف وتشكي بعض أفراد هذه الطوائف من زيادة التمويل عليهم، ٢٠ يناير ١٨٨٥م.

[٤] قرار من نظارة المالية في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٣م منشور في فيليب جلاد: المصدر السابق، ج ١، ص ص ٢٦٢، ٢٦٣.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٣، لائحة صادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٦م.

[٦] جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٤٦، السبت ٢٢ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ ١٥ مايو ١٨٣٠م.

الغرض عرف بدفتر التثمين، وعقب الانتهاء من إعداد كافة البيانات على وجه الدقة كان يتم تسليم هذه الدفاتر للمديريات لمراجعتها قبل تسليمها إلى المالية[١]، وإذا كانت مسالة تقدير الويركو تتم في أوقات معلومة فإن مواعيد تحصيل عوائد الويركو تركت بلا تحديد شهر بعينه، إذ كان يمكن لدافعها سدادها في أي وقت من أوقات السنة[٢]، وكانت نظارة المالية تشدد على كافة المديريات والجهات سنويًّا بضرورة تعيين من يوثق بهم لتحصيل الويركو، وكان التحصيل يتم بمقتضى استمارة تحمل رقم ١٠٠٧، وتتضمن جداول مبينًا بها الطوائف نقدًا وعدًّا، وتقدم للمالية بالإفادة اللازمة[٣]، وهو ما يفسر إصدار الحكومة أوامرها إلى كافة المحافظين والمديرين بضرورة الاعتناء بأمر تحصيل عوائد الويركو المستحقة على جميع الخاضعين لها لاسيما أولئك الذين تخلفوا عن سدادها[٤].

وقد كانت أموال الويركو التي يتم تحصيلها من كافة النواحي بالمديريات والمحافظات يتم جمعها دفعة واحدة، وتسلم إلى خزينة كل مديرية أو محافظة في منتصف شهر توت من كل عام، مع إعداد كشف بكافة متأخرات الويركو مع بيان

---

[١] دار الوثائق القومية: مديرية الفيوم، كود ٠٠١١٢٦- ٢٠٢٣، دفتر جزء ثاني صادر الفروع بمديرية الفيوم، وثيقة رقم ٢٤، ص ٧، ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٦هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس النظار، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م؛ أمين سامي: المصدر السابق، مج ٣، ج ٣، ص ١٤٣٩.

[٣] القرارات والمنشورات الصادرة في عام ١٨٨٥م، منشور صادر من نظارة المالية لعموم الجهات بشأن تمويل ويركو أرباب الكارات في ٢٠ يناير ١٨٨٥م، ، ص ٧، بولاق، ١٨٨٥م.

[٤] دار الوثائق القومية: معية سنية عربي: ميكروفيلم ١، كود ٠٠٠٠٠٧- ٠٠٠٣، صادر الأوامر العلية إلى محافظ السويس، وثيقة رقم ٤٤، ص ١١، ١٣ ذي الحجة ١٢٧٢هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٥٦م؛ مديرية الشرقية، كود ٠٠٠٢٧٠- ٢٠١٥، صادر الدواوين بمديرية الشرقية، وثيقة رقم ٩١، ص ٧٢، ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/ ٨ يوليو ١٨٧١م.

أسباب التأخير[١]، وكانت تُشكَّل جمعية عمومية من مأموري المركز وعمد ومشايخ وصيارف البلاد للنظر في متأخرات الويركو كما حدث بالمنصورة[٢]، وكان قرار المديريات بزيادة تحصيل أموال الويركو أو خفضها يحتاج لأن يوقَّع عليه من المديرين ووكلائهم ومأموري التحصيل والباشكاتب[٣] ورؤساء الحسابات قبل أن يُرسل قرار بالمكاتبة اللازمة للمالية للنظر فيها[٤].

وكان يمكن لأية جهة من الجهات بالمديريات والمحافظات المختلفة الخاضعة لعوائد الويركو في حال وجود ظروف بها تحول دون قيامها بسداد عوائد الويركو المفروضة عليها كاملة، أو رغبتها في إسقاط جزء منها أن تقوم بمخاطبة نظارة المالية برغبتها في تخفيف أو تعديل أو حتى إلغاء الويركو، مع تقديم كافة الأوراق والمستندات التي توضح مسوغات تقديم هذا الطلب، وكانت نظارة المالية تتولى عرض هذه الأوراق على المجلس الخصوصي[٥] الذي كان مناطًا به البت في الأمر،

---

[١] دار الوثائق القومية: محافظة دمياط، كود ٠٠١٢٧٧-٢٠٠٨، مجموع الإيرادات والمصروفات بمحافظة دمياط ، ص ٧، فبراير ١٨٨٦م؛ معية سنية عربي: ميكروفيلم ١، كود ٠٠٠٠٠٧-٠٠٠٣، صادر إلى محافظة الإسكندرية، وثيقة رقم ٤٧، ص ١٢، ١٣ ذي الحجة ١٢٧٢هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٥٦م.

[٢] المؤيد: عدد ٨، السنة الأولى، السبت ١٤ ديسمبر ١٨٨٩م.

[٣] الباشكاتب: كلمة الباش من التركية بمعنى الرأس أو الرئيس، وذلك قبل وضعها قبل اسم الصنعة أو الوظيفة مثل الباشكاتب، أي رئيس الكتبة أو الكتاب. انظر: ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م، ص ٤٤١.

[٤] منشور من نظارة المالية للمديريات عمومًا وللمحافظات والقناطر الخيرية وبلديتي مصر وإسكندرية وضبطية مصر ومصلحة المحمودية والحوض في ١٢ مايو ١٨٨١م، منشور في فيليب جلاد: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٤٨٨.

[٥] أنشيء المجلس الخصوصي في أواخر حكم محمد علي باشا في عام ١٨٤٧م، والذي ضم مديري الدواوين، وبعض الذوات، وأرباب الوظائف الكبرى للنظر في شئون الحكومة العامة، ووضع القوانين واللوائح والقرارات المهمة، وأُلغي هذا المجلس بعد تشكيل مجلس

وإصدار القرار النهائي عقب قيامه بفحص الأوراق المقدمة إليه بدقة، والتأكد من أن هناك ظروفًا قهرية بالفعل تحول دون إمكانية سداد هذه الجهة لما عليها من ويركو، وعقب رد المجلس الخصوصي بالقبول أو الرفض كانت نظارة المالية تقوم بإرسال صورة من قرار المجلس للمديرية أو المحافظة للعمل بمقتضاه، حيث أرسلت المالية صورة من قرار المجلس الخصوصي إلى مديرية القليوبية بالموافقة على تخفيف الويركو[١]، كما أصدر المجلس الخصوصي أمرًا للمالية في **٢٩** نوفمبر **١٨٦٦**م بتعديل الويركو المفروض على مديرية المنوفية عن سنة **١٨٦٥**م[٢]، وأصدر قرارًا في **١٥** يناير **١٨٧٧**م قضى بإعفاء أهالي المطرية بالدقهلية من عوائد الويركو[٣]، فضلاً عن ذلك أصدر قرارًا في **٣١** مارس **١٨٧٨**م بالموافقة على خفض **٨,٢٧٠** جنيهًا مصريًّا من مديريتي الشرقية والقليوبية[٤].

وكانت أية زيادة أو تخفيض في عوائد الويركو أو إلغائها على بعض الجهات تتم بتشريع أو قانون[٥]، فقد كان محمد علي باشا يرجع إلى مجلس المشورة قبل اتخاذ

النظار عام **١٨٧٨**م. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: السياستنامه **١٨٣٧** دراسة لأول قانون لنظام الحكومة المصرية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، **١٩٩٦**م، ص **١٩**.

[١] دار الوثائق القومية: مجلس خصوصي، ميكروفيلم **٥٢١**، س **١/٩/١١**، دفتر قيد القرارات بالمجلس الخصوصي، وثيقة رقم **٤**، ص **١٠**، **١٨٧٨**م.

[٢] أمين سامي: المصدر السابق، مج **٢**، ج **٣**، ص **٦٧٥**.

[٣] المصدر نفسه، مج **٣**، ج **٣**، ص **١٤٣٨**.

[٤] المصدر نفسه، ص **١٥٢٤**.

[٥] الأهرام: عدد **١٤٩**، السنة الثالثة، الخميس **١٢** يونيو **١٨٧٩**م" لائحة مجلس النواب المصري الأساسية"؛ صورة الأمر الشامل للائحة مجلس النواب الصادر في ٨ فبراير **١٨٨٢**م، منشور في الحياة النيابية في مصر مختارات من وثائق الأرشيف المصري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠١٦**م، ص **٤٤**؛ محاضر مجلس شورى النواب: الهيئة النيابية الرابعة **١٨٨١**-**١٨٨٢**م، ج **٤**، محضر الجلسة الثامنة بتاريخ الأربعاء ٨ فبراير **١٨٨٢**م، دراسة سعيدة حسني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠١٧**م، ص ص **٦٥**، **٦٦**.

قرارات بزيادة أو تخفيض الويركو[١]، وعندما طالب ناظر المالية إسماعيل باشا المفتش في أواخر عهد الخديو إسماعيل بإلغاء عوائد الويركو المفروضة على التجار بعد أن اتضح له حدوث عجز جسيم في إيراداتها، وسوء حال عدد كبير من طوائف الحرف، عارض المجلس الخصوصي بشدة فكرة الإلغاء، الأمر الذي دفع مجلس شورى النواب إلى التدخل في المسألة، وإلغاء هذه العوائد[٢]، وفي عهد الاحتلال البريطاني كان مجلس شورى القوانين يدلي برأيه في أية اقتراحات تتعلق بعوائد الويركو، ثم يترك القرار النهائي للسلطة التنفيذية لتتخذ ما تراه مناسبًا[٣].

وظل المجلس الخصوصي مناطًا به البت في مسألة تخفيض أو تعديل أو إلغاء الويركو حتى حل مجلس النظار محله عام **١٨٧٨م**[٤]، فانتقلت إليه أغلب صلاحياته، فقد قرر مجلس النظار في **١٥** ديسمبر **١٨٧٩م** تخفيض ويركو أصحاب الكارات محدودة الدخل من خمسين قرشًا إلى عشرين قرشًا[٥]، ولما نقلت اختصاصات المجلس الخصوصي فيما يتعلق بالويركو إلى مجلس النظار أصبح يتولى النظر في كشوف التسديدات المرسلة من قلم الويركو إلى المالية متضمنة بيانات كافة الأموال المتحصلة إلى جانب المتأخرات باعتباره صاحب القرار النهائي فيما يتعلق برفع المتأخرات من عدمه[٦]، لاسيما بعد أن صدر منشور في **٢٥** فبراير

---

[١] زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع، ص ص **١٥١، ١٥٢**.

[٢] جمال عبدالرحيم: إسماعيل صديق المفتش، ص **٢٠١**.

[٣] المؤيد: عدد **١١**، السنة الأولى، الثلاثاء **١٧** ديسمبر **١٨٨٩م**.

[٤] محمد فهمي لهيطه: المرجع نفسه، ص **٢٦٣**.

[٥] دار الوثائق القومية: محاضر جلسات مجلس شورى القوانين، محضر جلسة الثلاثاء،ص **٩٣**، **٢٠** ربيع الثاني**١٣٠٨**هـ/ **٢**ديسمبر **١٨٩٠م**، بولاق **١٨٩٠م**؛ وكذلك القرارات والمنشورات الصادرة في عام **١٨٨٥م**، منشور صادر من نظارة المالية لعموم الجهات بشأن تمويل ويركو أرباب الكارات في **٢٠** يناير **١٨٨٥م**، ص **٧**، بولاق **١٨٨٥م**.

[٦] دار الوثائق القومية: الدكريتات والتقريرات الصادرة عام **١٨٨٠م**، ترجمة تقرير مقدم من عطوفتلو رياض باشا رئيس مجلس النظار إلى الأعتاب الكريمة الخديوية ،، ص **١٤٨، ١٧** يناير **١٨٨٠م**.

١٨٨٥م أعطى لنظارة المالية وحدها الحق في إصدار قرارات الإعفاء من عوائد الويركو، حيث قضت بإعفاء متعهدي الملح والنطرون من الويركو بعد أن انهالت الشكاوى والالتماسات منهم على النظارة التي أصدرت- بعد أن بحثتها- أمر الإعفاء شريطة ألا يكون أحدٌ منهم يتعاطى كارًا آخر صناعيًّا أو تجاريًّا، وإذا كان أحدهم يتعاطى كارًا آخر فيتم تحصيل عوائد الويركو منه على هذا الكار أو هذه الحرفة التي يتعاطاها حسب درجة تكسُّبه منها دون احتساب تكسبه من بيع الملح والنطرون[١]..

ولم يكن دافعو عوائد الويركو مطالبين بسدادها دفعة واحدة، بل كان يمكنهم سدادها على أقساط؛ فقد أمر محمد علي باشا في **١** سبتمبر **١٨٣٩**م بدفع أموال الويركو المفروض على المديريات على أقساط شهرية من بداية شهر توت سنة **١٨٣٩**م، وإبلاغ ديوان الإيرادات بمراعاة ذلك في قواعد وأصول التقسيط[٢]، كذلك قررت نظارة المالية في فبراير **١٨٨٠**م تحصيل الويركو على أقساط[٣] كانت تدرج في دفاتر خاصة عرفت بدفاتر التقسيط، وترسل في أوقاتها ومواعيدها للمالية لمراجعة ما بها من تحصيلات من أصل التقسيط[٤]، وكانت الأقساط يتم تحديدها بمعرفة قومسيون الضرائب مع أخذ رأي عمد الأهالي ومشايخهم في كل مديرية،

---

[١] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في سنة **١٨٨٥**م، منشور صادر من نظارة المالية بتاريخ **٢٥** فبراير **١٨٨٥**م لعموم الجهات، ص **٥٠**، بولاق، **١٨٨٥**م.

[٢] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى ديوان الإيرادات بتاريخ **٢٩** جماد آخر **١٢٥٥**هـ/ **٩** سبتمبر **١٨٣٩**م، ص ص **٣٥١**، **٣٥٢**.

[٣] صورة إعلان عمومي من نظارة المالية في شهر فبراير **١٨٨٠**م، منشور في فيليب جلاد: المصدر السابق، ج **٣**، ص **١٤٨٣**.

[٤] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى ديوان الإيرادات بتاريخ **٢١** جماد آخر **١٢٥٥**هـ/ **١** سبتمبر **١٨٣٩**م، ص ص **٣٥٠**، **٣٥١**.

وذلك على حسب حالة كل جهة، والمستوى المادي والاجتماعي للأهالى بها[١]، وكانت المتأخرات والبواقي المستحق تحصيلها من أموال الويركو ترحل إلى حسابات السنة التالية[٢].

وكان دافعو الويركو الذين يؤدون ما عليهم من عوائد يحصلون على سندات بذلك، وإذا كانوا قد قاموا بسداد ما عليهم من ويركو على أكثر من دفعة كانت تُعطى لهم سندات أو تذاكر عن كل دفعة لضمان حقوقهم في حالة مطالبتهم بسداد الويركو بالخطأ، واستردادها إذا اقتُطعت من رواتبهم، حيث تمكن سليمان بدر من كتبة الجهادية من استرجاع ويركو كان قد سدده عندما كان مستخدمًا في ديوان أسيوط عن سنتي ١٨٢٢ و١٨٢٣م وحصل على سند بذلك، وقام مباشر الديوان باستقطاع قيمته من راتبه ونجح في استرداده بقرار من مجلس المشورة بعد أن تأكد من خلال المستندات المقدمة أنه سدد ما عليه من ويركو حتى لا يؤخذ منه ويركو مرتين[٣]، وعندما طولب محمد صومعي شيخ سماكي حلقة بولاق ومحمد حمد شيخ سماكي مصر العتيقة بسداد عوائد الويركو قدما عرضحالًا إلى الديوان الخديوي، وأحيل إلى مجلس المشورة مضمونه أنهما غير متوقفين عن أموال الويركو المفروض عليهما، وأبرزا ما معهما من سندات تؤكد سلامة موقفهما[٤].

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٥ - ٠٠٧٥، صادر من نظارة المالية بخصوص المتأخرات من عوايد الويركو لغاية ١٨٧٩، ٢٧ يناير ١٨٨١م.

[٢] القوانين العقارية في الديار المصرية مجموع يشتمل على القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية المتعلقة بالعقارات، بولاق، ١٩٠١م، ص ١٩٢.

[٣] دار الوثائق القومية: محاضر جلسات مجلس شورى القوانين، محضر جلسة الخميس ٢٦ ربيع أول ١٣٠١هـ، ٢٤ يناير ١٨٨٤م، ص ٢٤، بولاق، ١٨٨٤م؛ جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٤٦، السبت ٢٢ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ ١٥ مايو ١٨٣٠م.

[٤] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٢، عدد ٥٨، الاثنين ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٢٩م.

وأثناء إجراء عملية التحصيل إذا حضر أحدٌ من الأهالي واشتكى بأن شيخ ناحيته قد فرض عليه أموالًا زائدة عن المستحق عليه منها كان يُنظر في هذه المسألة من خلال كشوف الصيارفة للوقوف على الويركو المطلوب منه على وجه الدقة للتأكد من صحة دعواه، فإذا ثبت تأكيدها كان ينبَّه على شيخ الناحية بتحصيل الويركو المطلوب فقط، وكان يتم النظر في كشوف المشايخ وأقاربهم للتأكد من سداد ما عليهم من ويركو أسوة بالأهالي[١].

القائمون على تحصيل الويركو:

قام على تحصيل الويركو بكل مديرية أو محافظة جهاز إداري منظم يترأسه مأمور تولى الإشراف على مسألة تحصيل الويركو في مديريته أو محافظته، ويعاونه عدد من المأمورين المرتبين على أقسام المحافظة أو المديرية ومراكزها بوظيفة محصلين[٢]؛ فقد كان أحمد شنن أفندي مأمورًا مسئولًا عن تحصيل عوائد الويركو بأحد أقسام القاهرة[٣]، وقد وقع على عاتق المأمور عبء النظر في الإيصالات المعطاة لكل فرد أدى ما عليه من عوائد[٤]، كما كان مسئولًا عن مطالبة مشايخ الطوائف والجهات المختلفة بتأدية كافة المتأخرات المستحقة على طوائفهم؛ فقد كلف ديوان شورى المعاونة مأمور التحصيل بالإسكندرية بمطالبة شيخ طحاني الثغر بتحصيل الويركو المطلوب من الطحانين الذين تحت شياخته[٥]، كذلك كُلف

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٣، لائحة صادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٦م.

[٢] أمين سامي: المصدر السابق، مج ٣، ج ٣، ص ١٣٣٨.

[٣] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨، الاثنين ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٢٨م.

[٤] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٣٥، الأحد ٥ ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ ٨ يونيو ١٨٢٩م.

[٥] عبدالسلام عامر: المرجع السابق، ص ٥٦.

المأمورون بالمشاركة في إجراء تعداد الأهالي في نواحيهم[١]، فضلاً عن ذلك تولى المأمورون أمر الملاحظة والمراقبة على كافة الموظفين الذين يعملون تحت أيديهم، لكن لم يرخِّص لهم القانون رفع أو رفت أو طرد أي موظف وقع منه إهمال أو جنحة خفيفة إلا بأمر أو إفادة من المجالس القضائية[٢].

وكان ينبغي على كافة المأمورين الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها في تحصيل أموال الويركو، والحفاظ عليها، وعدم التصرف فيها خارج الاعتمادات المقررة، أو التصرف في شيءٍ منها دون تصديق مجلس النظار عليه حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية[٣]، وقد رُصد العديد من الأوامر الحكومية الصادرة إلى المأمورين تشدد عليهم بالإسراع في تحصيل عوائد الويركو، وتنذرهم بالعقاب حال تأخرهم[٤].

وقد استوجبت عملية تحصيل عوائد الويركو وجود عدد من الصيارفة بكل مديرية أو محافظة؛ فقد تعيَّن حسين أفندي فيض الله صرافًا للويركو بمحافظة السويس[٥]، وكان يتم تعيين هؤلاء الصيارفة من قبل نظارة المالية بضمانة قوية من

---

[١] حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٤٧.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، ص ١٥١، إفادة من مجلس الأحكام للمعية بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٧٣هـ/ ١١ يوليو ١٨٥٧م.

[٣] أحمد قمحة بك، عبدالفتاح السيد بك: نظام القضاء والإدارة وهو مجموعة تشتمل على الأنظمة القضائية والإدارية والمالية والسياسية بالقطر المصري، ط ٢، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢٣م، ص ص ٧٦- ٩٩.

[٤] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى مائة وتسعة عشر ذات من موظفي وذوات مأموري الحكومة بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٦٣هـ/ ١٩ أبريل ١٨٤٧م، ص ٤٦١.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٠٢٠٩- ٠٠٧٥، مذكرة اللجنة المالية بشأن تعيين كاتب وصراف الويركو، ٤ شعبان ١٣٠٢هـ/ ١٧ مايو ١٨٨٥م.

مشايخ طائفتهم[١] يجرى تجديدها سنويًّا[٢]، وكانت تحفظ بديوان المديريات أو المحافظات[٣]، ورتبت للصيارفة ماهيات شهرية قدرت بأربعمائة قرش للواحد منهم[٤]. وخضع جميع الصيارفة لمراقبة شيخ طائفتهم الذي كان مناطًا به النظر في دفاترهم، والقيام بجرد يومياتهم[٥]، وقد جرت العادة بأنه عند استلام الصراف الجديد للوظيفة كانت تتم عملية جرد دقيقة لعهدة الصراف القديم، واستلام الدفاتر منه، ومنحه إخلاء طرف من العهدة باستخدام لفظ (لم يتأخر طرفه ولا نصف فضة)[٦].

---

[١] دار الوثائق القومية: مديرية الشرقية، كود ٠٠٠٥٥٩- ١٥١٢٠، جزء سادس صادر الجهات السايرة والتفاتيش والعهد، وثيقة رقم ٤٣٥٤، ص ٢٦٢، ١٦ رمضان ١٢٨٣هـ/ ٢٢ يناير ١٨٦٧م؛ ديوان مالية، ميكروفيلم ٥٨، كود ٠٠١٠١٨-٣٠٠٣، صادر دواوين، وثيقة رقم ٢٤١، ص ٧٧، ٨ رمضان ١٢٩١هـ/ ١٩ أكتوبر ١٨٧٤م؛ جريدة الوقائع المصرية: عدد ٣٩، الأربعاء ٦ محرم ١٢٤٥هـ/ ٨ يوليو ١٨٢٩م.

[٢] دار الوثائق القومية: ديوان التجارة والمبيعات: كود ٠٠٠٠١١- ٣٠١٣، دفتر التحريرات الصادرة، وثيقة رقم ٢٩، ص ٦، ٢٦ ذي القعدة ١٢٦٨هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٥٢م؛ مجلس خصوصي، ميكروفيلم ٥٢١، القرارات واللوائح الصادرة، س ١٩/٨/١١، وثيقة رقم ١٨٢، ص ٩٠، ٤ صفر ١٢٩٠هـ/ ٣ أبريل ١٨٧٣م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٠- ٠٠٢٠، قيد الأوامر واللوائح الصادرة من مجلس الأحكام، وثيقة ٢٤٦، ص ٧٠، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٥٨م؛ ديوان مالية: ميكروفيلم ٥٨، كود ٠٠١٠١٨- ٣٠٠٣، صادر دواوين، وثيقة رقم ٢٤١، ص٧٧، ٨ رمضان ١٢٩١هـ.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٠٢٠٩- ٠٠٧٥، مذكرة اللجنة المالية بشأن تعيين كاتب وصراف الويركو، ٤ شعبان ١٣٠٢هـ/ ١٧ مايو ١٨٨٥م.

[٥] دار الوثائق القومية: ديوان مالية: ميكروفيلم ٥٧، كود ٠٠١٠١٠- ٣٠٠٣، صادر دواوين، وثيقة رقم ١٠٧، ص ٣٣، ٧ صفر ١٢٩٢هـ/ ١٥ مارس ١٨٧٥م؛ جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٣٦، الأربعاء ٢٧ شوال ١٢٤٥هـ/ ٢١ أبريل ١٨٣٠م.

[٦] محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي ١٨٠٥- ١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٦.

وقد شغل وظيفة الصيرفة العديد من الأقباط الذين أظهروا مهارة وكفاءة في هذا المجال، فكان من بينهم منقريوس جرجس الذي تعيَّن صرافًا بناحية الرحمانية[١] بضمانة غبريال إبراهيم[٢]، وجرجس بشاي الذي عمل صرافًا بناحية التمساحية[٣] بأسيوط[٤]، وتادرس حنا الذي شغل وظيفة صراف بناحية بندارالكرمانية[٥] بجرجا[٦]، وقد تركزت مهمة هؤلاء الصيارفة في حصر إيرادات الويركو، واستلام النقود المتحصلة يوميًّا[٧].

---

[١] الرحمانية: إحدى قرى مركز شبراخيت بالبحيرة، وهي قرية قديمة، اسمها الأصلي محلة عبدالرحمن، وردت به في قوانين ابن مماتي وتحفة الإرشاد، وفي المشترك لياقوت وفي التحفة من أعمال البحيرة، وفي تاج العروس محلة عبدالرحمن، وتعرف بالرحمانية، وعرفت في تاريع سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م باسمها الحالي المختصر. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٠٥.

[٢] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٢، عدد ٤١٩، ٢٤ ربيع أول ١٢٤٨هـ/ ٢١ أغسطس ١٨٣٢م.

[٣] التمساحية: من النواحي القديمة بمديرية أسيوط، وردت في التحفة باسم التمساحة، من كفور منفلوط، وهذا خطأ في النقل صوابه التمساحية. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج ٤، ص ٧٥.

[٤] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية: محفظة رقم ١٢، عدد ٩٤، غاية ذي الحجة ١٢٦٣هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٤٧م.

[٥] بندار الكرمانية: إحدى قرى مركز سوهاج بمديرية جرجا، وهي من القرى القديمة، وردت في التحفة باسم الكرمانية مع أبوبشادة، من الأعمال الإخميمية، ووردت في قوانين الدواوين أبوبشاي الكرمانية، ووردت مشوهة في الانتصار باسم أبوبشاي الرماسة، ويبدو أنه أضيف إلى اسمها بندار فأصبح بندار الكرمانية في العهد العثماني، وهو الاسم الذي وردت به في دفاتر الروزنامة القديمة، وفي تاريع ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج ٤، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

[٦] دار الوثائق القومية: مجلس استئناف جرجا: كود ٠٠٠٠٠٦- ٠٠٣١، ج ٢، صادر عموم مجلس جرجا، وثيقة رقم ١١٤، ص ٤٣، ٢٣ ذي القعدة ١٢٩١هـ/ ١ يناير ١٨٧٥م.

[٧] شيماء قطب: الدخولية والمجتمع المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٥- ١٩٠٤م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، آداب القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٩٧.

وقد خُصص لكل صراف تحصيل عوائد بلدتين أو ثلاث أو أكثر حسب قدرة وكفاءة كل صراف، وطبيعة البلدة أو الناحية التي يتواجد بها[١]، وعقب تحصيل الأموال كان الصيارفة يقومون بتوريد كافة النقدية التي في عهدتهم إلى خزينة المديرية التابعين لها[٢] عادةً يوم الجمعة من كل أسبوع[٣]، وحال توريدها كانوا يتسلمون سندات تؤكد براءة ذمتهم[٤]، وكانت تلك السندات تقدم لديوان المديرية حال طلبها في أي وقت[٥]، ويعد قلم الخزينة التابع لنظارة المالية هو الجهة التي تورد إليها جميع النقود المتحصلة بالمديريات المختلفة[٦].

وحاز كل صراف من الصيارفة على دفتر يومية اختص بقيد كافة العمليات التي تم إجراؤها باليوم والتاريخ والاسم، على أن يتم قيدٌ للإيراد والمصروفات[٧]، واتبع الصيارفة في قيد المبالغ في دفتر الجريدة طريقة الزنجير[٨]؛ إذ كانوا يضعون

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٣، لائحة صادرة من الشورى بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٥٦هـ/ ٨ يوليو ١٨٤٠م.

[٢] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٢، عدد ٧٧٨، ٦ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

[٣] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٧٦، السبت ٣ جماد أول ١٢٤٥هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٤] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية: محفظة رقم ١٢، عدد ٧٧٨، ٦ ذي الحجة ١٢٩٥هـ/ غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٣، لائحة صادرة من الشورى بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٥٦هـ/ ٨ يوليو ١٨٤٠م.

[٦] أحمد قمحه بك، عبدالفتاح السيد بك: المرجع السابق، ص ص ٩٢- ٩٤.

[٧] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيب وظائف، ص ١٦٧؛ لائحة صيارفة الخزن الصادرة بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٤م.

[٨] الزنجير: كلمة فارسية متركة بمعنى السلسلة، وقد تحرف إلى جنزرلي، والجنزرلي أو الزنجرلي هو ذو السلسلة. انظر: أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ص ٦٧، ٦٨.

تحت كل خمس خانات خطًّا، وتوضع كل خانة منها أسفل الأخرى، ثم يقومون بجمع تلك الخانات، وأُلزم الصراف بإعطاء كل دافع للويركو تذكرة مخالصة تحمل نفس الرقم المسجل بجريدة الصراف أو دفتر الصراف[١]، وكانت تلك الدفاتر تُطبع عن مدتين؛ أي كل ستة أشهر، ومرقمة ومختومة، وكان الصيارفة يقومون في نهاية كل يوم بالاجتماع مع الكتبة لمراجعة السندات واليوميات[٢].

وكان الصيارفة يقومون بتحصيل الويركو من الأهالي دون تدخل شيوخ الأخطاط أو المباشرين أو غيرهم[٣]، غير أنه في بعض الحالات الاستثنائية سُمح لشيخ الناحية بأن يقوم بسداد الويركو المطلوب نيابة عن أحد أفراد ناحيته حال تعذره عن الحضور بنفسه، وعندئذٍ كان الصراف يقبل استلام المبلغ من الشيخ، ويمنحه تذكرة أو علمًا مدونًا به أن" المبلغ مدفوع من اسم فلان بيد فلان شيخه"[٤]، وكان هذا الإجراء ضروريًّا لمواجهة عبث الصيارفة وغيرهم من أعضاء الجهاز الإداري القائمين بعملية تحصيل الويركو، حيث حرصت الحكومة على وضع صيارفة الويركو تحت رقابة شديدة قام بها القائمقامات[٥] وشيوخ

---

[١] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٧٦، السبت ٣ جماد أول ١٢٤٥هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف في عهد محمد علي، ص ص ١٦٧، ١٦٨؛ لائحة صيارفة الخزن الصادرة بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٤م.

[٣] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٧٦، السبت ٣ جماد أول ١٢٤٥هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٦، لائحة صادرة بخصوص القائمقامات ومشايخ القرى بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٤٣هـ/ ٥ يوليو ١٨٢٨م.

[٥] قائمقام: هو منصب رئيس الإدارة للناحية في عهد محمد علي باشا، وقد كان القائمقام على رأس الجهاز الإداري الذي تولى إدارة القرية في ظل نظام الالتزام في العهد العثماني المملوكي، واستمرت هذه الوظيفة في عهد محمد علي باشا بالرغم من قضائه على نظام الالتزام، وإن اختلفت مهامها عما كانت عليه من قبل، وفي عام ١٨٢٨م اتجه محمد علي إلى إحلال مشايخ

الأخطاط[١] ونظار الأقسام[٢]، وهو ما يفسر وجودهم أثناء عملية التحصيل رغم عدم تدخلهم فيها، إذ انحصرت مهمتهم في الإشراف على أداء الأهالي للضرائب إلى يد الصراف لتسهيل مهمته، وفي الوقت نفسه القيام بمراقبة الصيارفة، ومراجعة الإيصالات التي تُمنح للأهالي بعد السداد، ومقارنتها بكشوف التمويل، فكانوا إذا ثبت لديهم أن ثمة صرافًا متكاسلاً في عمله أو قام بتحصيل ضرائب بإحدى النواحي فاقت المطلوب، أو كان يحابي أحدًا من الأهالي من أجل مصلحة شخصية، تولوا مخاطبة ناظر القسم ومدير المديرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهه[٣]؛ حيث سمح بعض الصيارفة لكثير من مشايخ القرى والحارات بالتهرب من دفع عوائد الويركو، وتحصيلها من آخرين أكثر من مرة كما فعل هارون صراف إحدى نواحي الفيوم[٤]، وكان يتولى مسألة إجراء التحقيقات اللازمة في جرائم الصيارفة أشخاص منتدبون من قِبل الحكومة[٥].

المصريين في هذه الوظيفة بدلًا من المماليك والأتراك، وفي سبتمبر ١٨٢٩م قرر محمد علي استخدام قائمقام في كل قرية؛ لأن الكثير من القرى كان يوجد بها أكثر من قائمقام؛ وذلك منعًا لخلل الإدارة فيها، وارتكان كل منهم على الآخر، وحسمًا للنزاع فيما بينهم على زعامة القرى ورئاستها. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ، ص ٤١٠.

[١] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٧٦، السبت ٣ جماد أول ١٢٤٥هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٢٩م.

[٢] الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى مدير البحيرة بتاريخ غرة جماد أول ١٢٥٣هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٧م، ص ٢٨٧.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة عمومية صادرة بترتيب معاونين بالأخطاط ، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٢، ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٦م؛ هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ١٣٩.

[٤] جمال عبدالرحيم خليفة: طائفة الصيارفة ، ص ص ١٦٠، ١٦١.

[٥] المرجع نفسه، ص ١٦٦.

واستلزم تحصيل الويركو وجود عدد من الكتبة والمباشرين الذين كانوا منوطين بمراجعة حسابات الصيارفة بدقة، والتأكد من سلامة البيانات الواردة بها[١]، كما تولوا تحرير الإفادات اللازمة عن حالة كل طائفة من الطوائف الخاضعة لعوائد الويركو بكل مديرية، وبياناتها على وجه الدقة، واسم أعضائها، وقيم الويركو المستحق على كل دافع لها، وتلك الكشوف كان يتم تقديمها إلى المالية للنظر فيها[٢]؛ فقد كان المعلم رفائيل حنا مباشرًا بقلم الويركو، وتقاضى راتبًا شهريًّا نظير قيامه بهذا العمل قُدر بسبعمائة وخمسين قرشًا[٣].

وإذا كان من بين مهام المأمور مراجعة الأموال التي في ذمة الصراف، والعمل على تحصيلها، فقد أنيط بالكتاب مراجعة وملاحظة أعمال الصيارفة[٤]، وكان تعيين الكتبة بالنواحي المختلفة يتم بناءً على طلب مدير المديرية للخزينة الخديوية بترتيب عدد الكتبة المطلوبين بكل ناحية[٥]، على أن يكونوا من بين الأشخاص الذين تتوافر فيهم الأهلية والأمانة وحسن السيرة، وخلو صحائفهم الجنائية من الشوائب أو السوابق، والقدرة على حفظ الدفاتر وصيانتها، والدراية بالعمليات الحسابية[٦]، وقد ترأس هؤلاء الكتاب موظفٌ برتبة باشكاتب تولى مراقبة أداء

---

[١] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٣٥، الأحد ٥ ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ ٨ يونيو ١٨٢٩م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٥ - ٠٠٧٥، صادر من نظارة المالية بخصوص المتأخرات من عوايد الويركو لغاية ١٨٧٩، ٢٧ يناير ١٨٨١م.

[٣] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٨٢، الاثنين ١٤ جماد الأول ١٢٤٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٢٩م.

[٤] جمال عبدالرحيم: طائفة الصيارفة، ص ١٥٦.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤ - ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة صادرة من الخزينة تركي بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٥١هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٣٥م.

[٦] دار الوثائق القومية: مجلس خصوصي: ميكروفيلم ٥٢١، س ١٩/٨/١١، القرارات واللوائح الصادرة، وثيقة رقم ١١٣، ص ٤٥، ٢ صفر ١٢٨٩هـ/ ١١ أبريل ١٨٧٢م؛ جريدة الوقائع المصرية: عدد ٤١، السبت ٢٣ محرم ١٢٤٥هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٩م؛ الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى ديوان الكتخدا بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٥٦هـ/ ١١ يونيو ١٨٤٠م، ص ٣٦١.

الكتبة الذين تحت رياسته، وكتابة تقارير عن سير العمل، وتقديمها إلى المأمور، فضلاً عن مراجعة الإيرادات التي تم تحصيلها، والنظر في العمليات الحسابية التي تم تحريرها من قِبل الكتّاب، وتقديم الكشوف والحسابات شهريًّا إلى ديوان المعاونة أو إلى ديوان التفتيش[١] سنويًّا[٢].

كذلك رُتب عدد من المفتشين بالنواحي المختلفة لاسيما القرى، وقد أوكلت إلى هؤلاء مهمة مراقبة وملاحظة كافة العمليات التي يقوم بها صيارفة النواحي[٣]، ورصد سلوك المأمورين والصيارفة، ومدى اتباعهم الآليات السليمة في تحصيل العوائد وتسليمها إلى خزينة المديرية أو المحافظة، والإبلاغ عن أية وقائع فساد تظهر في دفاتر الصيارفة، أو نقص في أموال عهدتهم[٤]، كذلك تولى هؤلاء المفتشون مهمة البحث في دفاتر الصيارفة عن أسماء عمد ومشايخ النواحي

---

[١] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٢، عدد ٨٨٧، ٩ ذي القعدة ١٢٩٥هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨م؛ ديوان التفتيش: أسس محمد علي باشا في عام ١٨٢٨م ديوان "الجرنال" بهدف رصد سير العمل في الدواوين والأقاليم التي ترسل تقاريرها شهريًّا، وقد تطور هذا الديوان ليصبح فيما بعد ديوان عموم التفتيش ابتداءً من عام ١٨٤٤م، وقد اختص ديوان التفتيش بالتعامل مع تقارير المفتشين في كافة أنحاء البلاد، وإصدار القرارات واللوائح الدورية. انظر: محمد مبروك: المرجع السابق، ص ص ٢٧٢- ٢٧٧.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، لائحة صادرة من ديوان المعاونة، ص ص ١٧٩، ١٨٠؛ الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى ديوان الإيرادات بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٥٥هـ/ ١٩ يوليو ١٨٣٩م، ص ٢٤٨.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٤٠، قانون صادر في ربيع أول ١٢٥٣هـ/ يونيو ١٨٣٧م.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ١٠٤، لائحة تفتيش الأقاليم بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٦٦هـ/ ٣ أبريل ١٨٥٠م؛ فيليب جلاد: المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٦٥.

وأقاربهم وكل من له صلة قرابة بهم للتأكد من أنهم قاموا بتأدية ما عليهم من عوائد من عدمه[١]، وفي حال وجود أيٍّ من هذه المخالفات أو غيرها كان المفتش يدون ذلك في تقرير مفصل إلى المديرية التي كانت تتولى بدورها البت في أمر الصراف[٢]، وألزمت اللوائح المفتشين بتأدية وظائفهم على وجه الدقة، ومراعاة الأمانة، والالتزام في كافة أعمالهم[٣]، وفضلاً عن هؤلاء المفتشين استخدمت الحكومة قطاعًا كبيرًا من الجواسيس والبصاصين لتقصي أحوال مشايخ النواحي المختلفة والصيارفة، والتأكد من مدى همتهم في تحصيل الويركو من عدمه[٤].

وقد حاولت الحكومة التصدي لانحرافات بعض موظفي الجهاز الإداري المسئول عن تحصيل الويركو؛ وذلك من خلال تطبيق اللوائح والقوانين ضد كل من أخل منهم بمواثيق شرف وظيفته، حيث قضت اللوائح بمعاقبة الموظفين الذين ثبت ارتكابهم مخالفات كالرشوة أو الاختلاس بالسجن مع الفصل من الوظيفة[٥]؛ فعندما اختلس جرجس بشاي صراف ناحية التمساحية ثلاثة آلاف قرش من الأموال المحصلة في عهدته حُكم عليه برد المبلغ إلى جانب تنفيذ عقوبة

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة عمومية صادرة بترتيب معاونين بالأخطاط، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٢، ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٦م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة تفتيش الأقاليم بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٦٦هـ/ ٣ أبريل ١٨٥٠م، ص ١٠٤.

[٣] زين العابدين شمس الدين نجم: السياستنامه ١٨٣٧ دراسة لأول قانون لنظام الحكومة المصرية، ص ٢٧.

[٤] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٣٣، الثلاثاء غاية ذي القعدة ١٢٤٤هـ/ ٣ يونيو ١٨٢٩م.

[٥] دار الوثائق القومية: ديوان التجارة والمبيعات: كود ٠٠٠١١٤- ٣٠١٣، قيد التحريرات الواردة، وثيقة رقم ٧٣، ص ٩٣، ٢١ محرم ١٢٧٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٥٣م؛ جريدة الوقائع المصرية: عدد ٦٨، الخميس ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٢٩م.

الحبس مدة سنتين[١]، كما أصدر قومسيون محافظة عموم القنال قرارًا برفت صراف الويركو نظرًا لاختلاسه مبلغ ٨٤٣ قرشًا من إيرادات الميري، وثبوت التهمة عليه، وقام مجلس النظار بالتصديق على القرار[٢].

كذلك تعرض هؤلاء الموظفون لعقوبة الفصل من وظائفهم حال تكاسلهم عن القيام بكافة الأعباء الموكلة إليهم[٣]؛ فقد عُزل محمد أفندي مأمور أشغال المحروسة الذي كان مسئولًا عن تحصيل ويركو القاهرة نظرًا لتكاسله عن أداء مهامه[٤]، كما وُقعت الجزاءات اللازمة على الكتاب الذين يُكتشف بدفاترهم أخطاء في الحسابات طبقًا لما هو منصوص عليه بالقوانين، أو تأخرهم عن تقديم دفاترهم في الأوقات المحددة[٥]، وكان يتم قيد سوابق الموظفين المخالفين في ملفاتهم الشخصية لملاحظة أمرهم[٦]، وبالتالي حاولت الحكومة من خلال اتخاذها

---

[١] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٢، عدد ٢٩٤، غاية ذي الحجة ١٢٦٣هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٤٧م.

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٠٢٠٩- ٠٠٧٥، مذكرة اللجنة المالية بشأن تعيين كاتب وصراف الويركو، ٤ شعبان ١٣٠٢هـ/ ١٧ مايو ١٨٨٥م.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام: كود ٠٠٣٢٢٥- ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف، ترجمة أمر من سعيد باشا إلى المديريات، ص ١٠٢، ١٥ صفر ١٢٧٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٥٥م.

[٤] جريدة الوقائع المصرية: عدد ٣٣، الثلاثاء غاية ذي القعدة ١٢٤٤هـ/ ٣ يونيو ١٨٢٩م.

[٥] دار الوثائق القومية: ديوان التجارة والمبيعات، كود ٠٠٠٠٠٨- ٣٠١٣، صادر من أشوان إسكندرية، وثيقة رقم ٢٤٢، ص ٣٨، ٢٠ ذي القعدة ١٢٦٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٥٢م؛ مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، ص ص ١٧٩- ١٨٠، لائحة صادرة من ديوان المعاونة، بدون تاريخ؛ الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، المصدر السابق، أمر من محمد علي إلى ديوان الإيرادات بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٥٥هـ/ ١٩ يوليو ١٨٣٩م، ص ٢٤٨.

[٦] ترجمة قرار نظارة المالية الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر ١٨٨٥م، منشور في فيليب جلاد: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٥١٢.

لتلك الإجراءات تشديد الرقابة على الموظفين القائمين على مسألة تحصيل الويركو، ومحاولة ردع المفسدين منهم، والذين استغلوا نفوذهم وسلطتهم للسطو على أموال الدولة، وإرهاق الأهالي.

الدولة والتخلف عن سداد الويركو:

شكلت عوائد الويركو مصدرًا مهمًّا من مصادر إيرادات الدولة في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ ففي عام **١٨٢٣**م بلغت إيرادات عوائد الويركو **١٧٠,٨٧٠** جنيهًا[١] في الوقت الذي بلغ فيه مجموع الإيرادات المصرية نحو **١,١٩٩,٧٠٠** جنيه[٢]، أي أن إيرادات الويركو شكلت **١٤,٢**٪ من إجمالي الإيرادات المصرية، وقد حافظت إيرادات الويركو على هذه النسبة بشكل كبير، ولم تطرأ عليها تغييرات جذرية بحيث تأرجحت ما بين الانخفاض الطفيف والارتفاع الطفيف؛ ففي عام **١٨٣٣**م بلغت إيرادات الويركو نحو **٣٥٠,٠٠٠** جنيه[٣]، وشكلت نحو **١٣,٨**٪ من مجموع الإيرادات المصرية في تلك السنة، والتي بلغت **٢,٥٢٥,٦٧٥** جنيهًا[٤]، بينما بلغ مجموع إيرادات عوائد الويركو في عام **١٨٧٩**م **١,٢٢٦,٠٥٣** جنيهًا[٥] في الوقت الذي بلغ فيه مجموع الإيرادات المصرية **٨,٥٦١,٦٢٢** جنيهًا[٦]، أي أن عوائد الويركو شكلت نحو **١٤,٣**٪ في ذلك العام.

---

[١] محمد مبروك: المرجع السابق، ص **١١٠**.

[٢] أحمد الحته: المرجع السابق، ص **٣٣٢**.

[٣] عبدالرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص **٦٣٤**.

[٤] تقرير بورنج منشور في محمد فؤاد شكرى وآخرين، المرجع السابق، ص ص **٤٦١، ٤٦٢**.

[٥] أسامة محمد عبدالسلام: المرجع السابق، ص **٧٣**.

[٦] محمد فهمي لهيطه: المرجع السابق، ص **٣٨٠**.

لهذا اتخذت الدولة موقفًا صارمًا ضد كل من ماطل أو تأخر عن سداد عوائد الويركو، حيث تعرض الشخص الذي تهرب من سداد الويركو المربوط عليه للمحاكمة أمام الجهة القضائية في مديريته أو محافظته؛ فقد حوكم نحو سبعة وعشرين شخصًا أمام مجلس استئناف جرجا بسبب عدم سدادهم الويركو[١]، كما تعرض قائمقامات القرى ومشايخ الحصص الذين هربوا من نواحيهم عند مطالبتهم بأموال الويركو المقررة على تلك النواحي لعقوبات وصلت إلى حد الجلد، حيث كان يعاقب القائمقام أو الشيخ بالضرب لما تراوح بين مائة ومائتي جلدة، ويضرب الفلاح ما بين خمس وسبعين ومائة جلدة، وإذا تبين أن القائمقام أو الشيخ الذي هرب له سوابق بهذا الأمر كان يجازى إلى جانب الضرب بعقوبة العزل من منصبه[٢].

وكان اكتشاف كافة المتهربين من سداد الويركو يتم من خلال مراجعة كشوف الصيارفة التي كانت تتضمن أسماء الذين لم يؤدوا ما عليهم من عوائد، وكانت المديريات والمحافظات تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكِّنها من تحصيل الأموال المتأخرة من هؤلاء[٣]، والتي كان من بينها القيام بالحجز على ممتلكاتهم من حاصلات زراعية أو مواشي أو عقارات أو غيرها، وبيعها بالمزاد العلني وفاءً للأموال المطلوبة، وذلك طبقًا للأمر العالي الصادر بتاريخ **٢٥** مارس

---

[١] دار الوثائق القومية: مجلس استئناف جرجا، كود **٠٠٠٠٠١ – ٠٠١٣**، صادر العموم بمجلس استئناف جرجا، وثيقة رقم **١٧**، ص **٣٢**، **٢٩** ربيع آخر **١٢٨٧**هـ/ **٢٩** يوليو **١٨٧٠**م.

[٢] قانون نامه السلطاني الصادر في **٢٦** شعبان **١٢٥٥**هـ، منشور في فيليب جلاد: المصدر السابق، ج **٢**، ص **٥٠٣**.

[٣] دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود **٠٠٣٢٢٤ – ٠٠٢٠**، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، لائحة صادرة من الخزينة تركي بتاريخ **٢٢** جماد أول **١٢٥١**هـ/ **١٥** سبتمبر **١٨٣٥**م، ص **٩٤**.

١٨٨٠م[١]وكان قلم الإيرادات التابع لنظارة المالية هو الجهة التي تقوم بمسألة الحجز الإداري والبيع نظير الأموال المتأخرة[٢]، وأحيانًا كان التوقف عن دفع الويركو مرده العجز عن السداد فعندما طالب مأمور تحصيل الويركو بالقاهرة بعض المتأخرين عن سداد الويركو، وشرع في الحجز على أملاكهم لم يجد لديهم شيئًا يمكن الحجز عليه[٣]، وشهدت سبعينيات القرن التاسع عشر عجزَ أعدادٍ كبيرة من الأفراد عن أداء الويركو مما تسبب في عجز كبير في إيراداتها بسبب زيادة تلك العوائد بنسبة تجاوزت الضعف من دون أن تصاحب ذلك زيادة في رواتب العاملين بالدولة، أو تدفق أموال جديدة على جيوب الخاضعين لتلك العوائد[٤]، وزاد الأمر سوءًا ما قامت به جهات التحصيل بالمديريات لسد العجز الحاصل من جراء عمليات التهرب من الويركو بتحصيل الضريبة بواقع أعلى قيمة نقدية منصوص عليها باللائحة دون النظر للحالة المادية للفرد[٥].

وظلت إيرادات عوائد الويركو تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة المصرية الى ان تدهورت بشكل ملحوظ مع مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر عندما هبطت إيرادات الويركو هبوطًا حادًّا في عام ١٨٨١م لتبلغ ٥٨٨ , ٢٩٥ جنيهًا مصريًّا فقط في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي إيرادات الحكومة المصرية ٤٨٦ , ٤١٩ , ٨ جنيهًا

---

[١] القوانين العقارية في الديار المصرية: المصدر السابق، ص ٢٢٨؛ أحمد قمحه بك، عبدالفتاح السيد بك: المرجع السابق، ص ٩١.

[٢] أحمد قمحه بك، عبدالفتاح السيد بك: المرجع السابق، ص ص٩٣، ٩٤.

[٣] مجلس النظار والوزراء: كود ٠٢٥٠٩٠- ٠٠٧٥، من نظارة المالية بخصوص تقدير الويركو على أفراد الطوائف وتشكي بعض أفراد هذه الطوائف من زيادة التمويل عليهم، ٢٠ يناير ١٨٨٥م.

[٤] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

[٥] المصدر نفسه.

مصريًّا[١]، أي أن إيرادات الويركو في ذلك العام شكلت نحو ٣,٥٪ فقط من حجم الإيرادات العامة، ويعد ذلك رقمًا ضئيلاً للغاية لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار حجم النفقات التي خصصت لإدارة الويركو في ذلك العام، والتي بلغت ٦٨١,٤٨٦ جنيهًا مصريًّا[٢]، أي أن المصروفات فاقت الإيرادات بأكثر من الضعف تقريبا، ويرجع تدهور إيرادات عوائد الويركو الى قرارات الاعفاء والالغاء التي اتخذتها الحكومة المصرية ابتداء من مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر والتي كانت تُجرى في البداية بقدر محسوب دون إفراط مخافة أن تسري قرارات الإعفاء على كافة الجهات مما يتسبب في فقدان هذا المورد المالي المهم، ولكن مع نهاية فترة الدراسة قامت الدولة بإسقاط العديد من متأخرات الويركو التي كانت في كل الأحوال يستحيل تحصيلها، وبالتالي كان الإبقاء لا يختلف كثيرًا عن إسقاطها[٣].

عوائد الويركو ما بين الإبقاء والإلغاء:

تعد عوائد الويركو من أكثر العوائد المالية التي طرأت عليها تعديلات كثيرة، وصدرت بشأنها قرارات بالإلغاء والفرض، حيث كان يعاد فرض بعض نوعيات الويركو التي تم إلغاؤها بأسماء جديدة؛ فبعد أن ألغيت فردة الرؤوس التي رُبطت على كافة الأشخاص الذكور- رغم أن الوثائق لم تشر تحديدًا لتاريخ الإلغاء- تقرر تحصيلها تحت اسم "العوائد الشخصية"، حيث أصدرت الحكومة قرارًا في عام ١٨٧٦م بربط عوائد شخصية على كافة الذكور من أهالي القطر المصري ممن بلغوا عمر الثانية عشرة فأكثر بدون استثناء مهما كانت طبيعة أعمالهم التي يتكسبون منها

---

[١] الأهرام: عدد ٢٣٠، السنة الخامسة، ٣٠ ديسمبر ١٨٨٠م.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] تيودوررتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠م، ترجمة: عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ٢٩١، ٢٩٢.

بواقع ثلاث فئات؛ الأولى منها ١٥ قرشًا، والثانية ٣٠ قرشًا، والثالثة ٤٥ قرشًا، وخضع كل شخص للفئة النقدية التي تناسب وضعه المالي[١]، وتم الفصل بين الويركو وبين تلك العوائد حتى أن المجلس الخصوصي أصدر في عام ١٨٧٦م قرارًا بإعفاء منطقتي القصير والعريش من سداد عوائد الويركو، وعدم إعفائهما من العوائد الشخصية[٢]، وهو ما يفسر سبب إطلاق اسم الويركو والعوائد الشخصية على القلم المختص بتحصيل هذه العوائد.

وإلى جانب ذلك ظلت عوائد الويركو تفرض في بعض الجهات بينما أُعفي منها البعض الآخر حتى أن أهالي الإسكندرية رفعوا التماسات للحكومة طالبوا فيها بإعفائهم من الويركو على غرار إعفاء أهالي القاهرة، ورضخت الحكومة لهذه الالتماسات عندما رفعت الويركو عن أهالي الإسكندرية في عام ١٨٥٠م[٣]، غير أنها عادت وفرضتها مرة أخرى على أهالي الإسكندرية إلى أن قررت رفعها نهائيًّا عن كاهلهم في يونيو ١٨٦٤م[٤]، فضلاً عن ذلك شهدت عوائد الويركو نوعًا من التداخل والتشابه مع نوعيات أخرى من الضرائب التي فرضت على قطاعات بالمجتمع المصري، حيث أصدرت الحكومة في عام ١٨٧٤م قرارًا بتحصيل عوائد الويركو من أرباب الأطيان رغم أن هؤلاء كانوا يدفعون أساسًا ضرائب عقارية خصوصًا على ما يمتلكونه من أراضٍ[٥].

---

[١] أمين سامي: المصدر السابق، مج ٣، ج ٣، ص ١٢٨١.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣٥٦.

[٣] أمين سامي: المصدر السابق، مج ١، ج ٣، ص ٣٨.

[٤] دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، دفتر ١٩٠٨ أوامر عربي، صورة الأمر الكريم رقم ٨٠ بتاريخ غرة محرم ١٢٨١هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٤م.

[٥] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٢٥٠٨٣- ٠٠٧٥، مذكرة مقدمة من المالية، ١٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

وإذا كان فرض عوائد الويركو لم يتم دفعة واحدة في كافة أنحاء مصر، فإن إلغاءها أيضًا لم يتم مرة واحدة، بل جاء تدريجيًّا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتزامن مع توغل رأس المال الأجنبي في القطاعات الاقتصادية للبلاد، وضرْب العديد من الطوائف، وتراكُم الديون على التجار نتيجة التعاملات الربوية التي مارسها الأجانب، وتسببت في إفلاسهم[١]؛ فقد رصدت الوثائق تخلف أكثر من ثمانين ألف شخص ممن يمارسون الكارات والحرف المختلفة عن سداد ما عليهم من ويركو خلال عام ١٨٧٦م[٢]، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إسقاط عوائد الويركو عن بعض الجهات، واستمرار تحصيلها في جهات أخرى، فقد أصدرت الحكومة المصرية قرارًا في ٢٢ أبريل ١٨٦٠م قضى بإعفاء أهالي بندر رشيد من سداد الويركو المربوط عليهم[٣]، كما صدر قرار في ٢٩ سبتمبر ١٨٦٣م برفع الويركو عن أهالي بندر المنصورة، والذي كان يبلغ سنويًّا ٢٤٥ , ١جنيها[٤]، كما أصدر ديوان المالية في ١٢ نوفمبر ١٨٦٤م أمرًا بإسقاط الويركو السنوي الخاص عن أهالي القصير التابعة لمديرية قنا وإسنا، وإبطاله كليًّا من دفاتر الإيرادات[٥].

---

(1) Milner ، A:England in Egypt،London 1926 ،p318؛ Owen،Roger:The Middle East in The World Economy 1800-1914،London،1980 ،p183

[٢] دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود ٠٠٧٥ -٠٢٥٠٨٥، صادر من المالية بخصوص متأخرات عوائد الويركو لغاية ١٨٧٩م، ٢٧ يناير ١٨٨١م.

[٣] أمين سامي: المصدر السابق، مج ١، ج ٣، ص ٣٤٧.

[٤] المصدر نفسه، مج ٢، ج ٣، ص ٥١٥.

[٥] المصدر نفسه، ص ٥٧٨.

كذلك قامت الحكومة بإلغاء عوائد الويركو المربوط على بعض الفئات الاجتماعية كأهل الذمة بأمرٍ اعتبارًا من يناير ١٨٥٥م[١]، وجماعة الغجر بأمرٍ صدر في ١٧ يناير ١٨٨٠م[٢]، كما ألغيت الرخص التي كان أرباب الكارات يحصلون عليها نظير سداد عوائد الويركو، وذلك بمقتضى الدكريتو الصادر بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٠م[٣]، كذلك صدر منشور في ٢ فبراير ١٨٨٠م نص على إعفاء كافة الأشخاص الذين يعملون بالزراعة في جميع الجهات المصرية من تلك العوائد بشرط عدم ممارستهم لمهن أو أنشطة أخرى يتكسبون منها، وذلك في محاولةٍ لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المزارعين، واقتصارها على أرباب الكارات[٤].

وارتبط إلغاء الويركو بالعرائض والالتماسات التي قدمها أعضاء مجلس شورى النواب لاسيما التجار منهم أمثال عبدالسلام المويلحي ومحمود العطار اللذين طالبا بإبطال عوائد الويركو، وتنظيم مسألة التذاكر الشخصية[٥]، لهذا أُلغي الويركو المربوط على الأشخاص، ولم يتبق منه سوى ما يتعلق بويركو التجار وأرباب الكارات حتى صدر أمر عالٍ بإلغائه نهائيًّا في كافة الجهات المصرية في ٩ يناير ١٨٩٠م، وتقرير عوائد على رخص الصنائع- الباطنطا- اعتبارًا من أول يناير

---

[١] المصدر نفسه، مج ١، ج ٣، ص ١٠٦.

[٢] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في (١٨٧٦- ١٨٨٠م)، منشور صادر بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٠م، ، ص ص ١٥٥، ١٥٦، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٨١م.

[٣] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في عام ١٨٩٠م، منشور صادر من نظارة المالية في أغسطس ١٨٩٠م، ص ٥٧٧، بولاق، ١٨٩٠م.

[٤] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في (١٨٧٦- ١٨٨٠م)، منشور صادر بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٠م، ص ص ١٥٥، ١٥٦، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٨١م.

[٥] لطيفة سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٧٧.

١٨٩٠م[١]، وقد ترتب على هذا الإلغاء ارتياح كبير في أوساط المجتمع المصري التي تحملت عبء تلك العوائد لما يقرب من سبعين عامًا.

[١] دار الوثائق القومية: القرارات والمنشورات الصادرة في ١٨٩٠م: قرار من نظارة المالية، ١٤ جمادى الأولى ١٣٠٧هـ/ ٤ فبراير ١٨٩٠م، ص ٧٧، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٠م؛ المؤيد: عدد ٢٢، السنة الأولى، الاثنين ٣٠ ديسمبر ١٨٨٩م؛ الباطنطة: كلمة إيطالية الأصل دخلت اللغة العربية ومعناها الشهادة أو الرخصة أو الإجازة، وقيل إن أصلها إسباني، وقيل فرنسي بمعنى تذكرة أو تأشيرة أو شهادة أو رخصة، غير أن أكثر ما استُعملت بمعنى ضريبة الصناعة، وقد أُلغيت بأمر عالٍ صدر في ٢٨ يناير ١٨٩٢م. انظر: جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، ص ١٠٣؛ زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص١٠٥.

خاتمة:

يتبين لنا مما سبق اختلاف طبيعة فرض الويركو باختلاف الفئة الاجتماعية التي فُرضت عليها، ومن ثم لم نلمس أساسًا محددًا أو قاعدة معينة خضعت لها عوائد الويركو مما يجعل مفهوم الويركو أوسع من مجرد فردة الرؤوس التي كانت هدف الحكومة المصرية عند فرضها لتلك العوائد لأول مرة عام **١٨٢١**م، بل امتدت إلى استقطاع أجزاء من مرتبات الموظفين السنوية، وماهيات العمال والفلاحين، وكذلك الضرائب على الكسب بالنسبة لطوائف التجار وأرباب الكارات وأصحاب المهن محدودة الدخل، حتى بعض شرائح النساء خضعت لتلك العوائد، بالإضافة إلى أصحاب المعتقدات الدينية، وبالتالي اندرجت تحت مصطلح الويركو نوعيات من العوائد والضرائب الفرعية التي مست كل فئة اجتماعية، وربما هذا هو ما أحدث التداخل الواضح بين عوائد الويركو والضرائب الحكومية الأخرى، والتي كُلف بها بعض هذه الفئات التي تم تحصيل الويركو منها في ظل اتباع الحكومة سياسة ضريبية تهدف إلى جمع المال من كل سبيل وثغرة.

وإذا كان مصطلح الويركو قد اتسع في بداية فرض تلك العوائد إلا أنه مع إصدار القرارات العديدة بإلغاء الويركو في العديد من الجهات في أوقات مختلفة، أو إسقاطه من على عاتق بعض الفئات الاجتماعية، إلا أنه تقزَّم جدًّا بنهاية فترة الدراسة، حيث لم يعد يرتبط سوى بالعوائد النقدية التي كُلف بها أصحاب كل كار ومهنة، بينما استُحدثت ضريبة أخرى تحت اسم العوائد الشخصية وهي نفس فردة الرؤوس التي فُرضت مع بدايات فرض الويركو، وتم الفصل بين النوعين، لكن مسئولية تحصيلهما خضعت لإدارة واحدة هي "قلم الويركو والعوائد الشخصية".

وكانت حاجة الحكومة إلى زيادة إيراداتها أحد أهم المحركات الأساسية التي دفعتها نحو اتساع الرقعة الجغرافية التي فرضت عليها الويركو؛ حيث بدأت ببعض المناطق المحدودة بالأقاليم، ثم امتدت لتشمل مدينة بعد أخرى إلى أن

عممت على أرجاء البلاد كافة، كما زادت الفئات الاجتماعية الخاضعة للويركو لتشمل معظم المجتمع المصري بكل شرائحه، ولم يستثن سوى الأفراد الفقراء الذين كان يستحيل على الحكومة تحصيل هذه العوائد منهم، وإن أهم ما لمسناه في قرارات الإعفاء أنها ارتبطت- بشكل كبير- بالشرائح الاجتماعية التي لديها صعوبات حقيقية لاسيما ذوو الاحتياجات الخاصة أو الأرامل أو غير المتزوجات أو الذين ليس لهم مأوى أو طلاب العلم أو المجندون الذين يحمون حدود الوطن... وغيرهم، كما أن الحكومة راعت الحفاظ على وحدة المجتمع من خلال مساواتها بين رؤساء المؤسسات الدينية المختلفة في قرارات الإعفاء، فضلاً عن خضوع الجاليات الأجنبية المختلفة لتلك العوائد رغم ما تمتعت به من حماية قانونية استنادًا إلى الامتيازات الأجنبية التي منحتها لهم الدولة العثمانية في كافة الولايات التابعة لها- والتي كان من بينها مصر- لتشجيعهم على الإقامة، واستثمار أموالهم في ولايات الدولة.

وإذا كانت عوائد الويركو لم تؤسَّس وفق قاعدة محددة في فرضها، فإنها شهدت أيضًا ارتباكًا وخللاً واضحًا في تقديرها وتحصيلها بعد أن تُركت مسألة تقدير تلك العوائد في يد مشايخ النواحي وغيرهم من ممثلي الأجهزة الإدارية بكل ناحية الذين راح بعضهم يتلاعب بكشوف تمويل الويركو ودفاتر التعدادات، ولعبت المصالح الشخصية واستغلال النفوذ والسلطة دورها في عمليات التقدير والتحصيل، والبعض فتح جيوبه لحصد الرشاوى وغيرها من الممارسات التي كشفت عن حجم الفساد الذي كان مستشريًا في الجهاز الإدارى المناط به القيام بتحصيل عوائد الويركو، وتألف من قطاع من المأمورين والصيارفة والكتبة والمباشرين... وغيرهم مما تسبب في إرهاق قطاع عريض من المجتمع المصري ممن تحملوا تبعات ذلك الفساد.

وقد جاءت القرارات الحكومية أمام تلك الممارسات قوية، حيث طُبقت اللوائح والقوانين بصرامة على أي موظف خالف مواثيق شرف وظيفته، وصدرت ضده أحكام بالحبس أو العزل من الوظيفة، ورغم ذلك كان من الصعب على الحكومة أن تستأصل ممارسات الفساد في جهازها الإداري تمامًا خصوصًا بعد قيام بعض أعضاء هذا الجهاز بسد العجز الناجم عن إسقاط أسماء بعض الأهالي بغرض حصد أموال الويركو الخاصة بهم لأنفسهم بدلًا من الدولة من خلال تقدير فئات أعلى للويركو على الطبقات الكادحة الفقيرة، وتحصيلها منهم، وفي الواقع كان ما يهم الحكومة آنذاك هو جمع إيرادات الويركو كاملة، والتي شكلت نسبة تخطت الـ ١٤٪ من إجمالى إيراداتها العامة سنويًّا، لذا اهتمت الحكومة بتعقب كافة المتهربين أو المتخلفين عن سداد الويركو، والذين كانوا في معظمهم من أصحاب الدخول الصغيرة أو المعدمين، فعجزوا عن سدادها، وعوقب بعضهم بالحبس أو بالحجز على ممتلكاته، ومع مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر تدهورت إيرادات عوائد الويركو بشكل ملحوظ حتى أصبحت مصروفات الجهات القائمة على تحصيله تفوق بأكثر من الضعف العائد المادي المتحصل من تلك الضريبة لاسيما بعد أن أصدرت الحكومة العديد من قرارات إلغاء الويركو في العديد من المدن والجهات المختلفة، وكذلك إعفاء قطاعات اجتماعية عدة من سداد تلك العوائد.

وارتبطت القرارات الحكومية بإلغاء عوائد الويركو إلغاءً تدريجيًّا مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتردي الأوضاع المعيشية في المجتمع المصري آنذاك نتيجة تراكم الديون الخارجية، والسياسات المالية الخاطئة التي مارستها الحكومة مما انعكس سلبًا على أحوال العديد من الطبقات، فكان لا مفر من عدول الحكومة عن فرض عوائد الويركو التي لم تتمكن من تحصيلها، فقررت إسقاطها عن جهة بعد أخرى حتى امتد الإسقاط ليشمل كافة أنحاء البلاد بعد أن ألغيت تلك العوائد تمامًا في عام ١٨٩٠م.

قائمة المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة مودعة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة:

- الدائرة البلدية بمصر
- تعداد نفوس
- ديوان التجارة والمبيعات
- ديوان داخلية
- ديوان مالية
- مجلس استئناف جرجا
- مجلس الاحكام
- مجلس النظار والوزراء
- مجلس خصوصى
- محافظ أبحاث
- محافظ الوقائع المصرية
- محافظة دمياط
- مديرية الشرقية
- مديرية الفيوم
- معية سنية عربى

وثائق منشورة:

- أحمد فتحي زغلول: المحاماة، مطبعة المعارف، القاهرة **١٩٠٠**م
- أحمد قمحة بك، عبدالفتاح السيد بك: نظام القضاء والإدارة وهو مجموعة تشتمل على الأنظمة القضائية والإدارية والمالية والسياسية بالقطر المصري، ط **٢**، مطبعة النهضة، القاهرة، **١٩٢٣**م.
- أمين سامي: تقويم النيل، **٣**ج، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠٠٩**م
- الأوامر والمكاتبات من عزيز مصر محمد علي، ج **٢**، إشراف: رؤوف عباس، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠١٠**م
- الحياة النيابية في مصر مختارات من وثائق الأرشيف المصري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، **٢٠١٦**م
- فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضا، الأجزاء الثلاثة الاولى، الإسكندرية **١٨٩١**م
- القرارات والاوامر والدكريتات الصادرة من الحكومة المصرية (**١٨٧٦-١٨٩٠**)، مطبعة بولاق، مودعة بدار الوثائق القومية.

- القوانين العقارية في الديار المصرية مجموع يشتمل على القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية المتعلقة بالعقارات، بولاق، ١٩٠١م
- محاضر مجلس شورى القوانين ١٨٨٤م، مطبعة بولاق مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.
- محاضر مجلس شورى النواب: الهيئة النيابية الرابعة ١٨٨١- ١٨٨٢م، ج ٤، ، دراسة سعيدة حسني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٧م
- محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج ٤، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م
- ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٠م، نظارة المالية، مودعة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
- يعقوب آرتين: الأحكام المرعية في شأن الأراضى المصرية، تعريب: سعيد عمون، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م

دوريات:

- الوقائع المصرية
- الاهرام
- المؤيد

مراجع عربية ومعربة:

- أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، القاهرة، ١٩٦٧م.
- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠- ١٩١٤م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٢٢م
- إسماعيل زين الدين: الأجانب في الإدارة المصرية التحديث والهيمنة ١٨٢٠- ١٨٨٢م، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م.
- تيودوررتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠م، ترجمة: عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م
- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م
- جمال عبدالرحيم: إسماعيل صديق المفتش رجل الأزمات ضحية الوشاية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م
- رزق نوري: الفساد في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠م

- زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم في مصر (١٨٠٥- ١٨٨٢م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٨م
- ـــــــ: الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م
- ـــــــ: السياستنامه ١٨٣٧ دراسة لأول قانون لنظام الحكومة المصرية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ـــــــ: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٦م
- سحر محمد إبراهيم، مصلحة الضربخانة المصرية بالقاهرة دراسة أرشيفية دبلوماتية تاريخية من ١٨٤٤- ١٩٦٣م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م
- سعيد ذوالفقار: الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢- ١٩١٤م، مترجم عن الفرنسية، سويسرا، د. ت
- عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م
- عبدالسلام عامر: طوائف الحرف في مصر (١٨٠٥- ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م
- عبدالعزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤- ١٩١٤م)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م
- لطيفة سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩
- ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.
- محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٧م
- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، أجزاء ١،٢،٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م
- محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤م
- محمد فؤاد شكري واخرون: بناء دولة مصر محمد علي، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨م
- محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي ١٨٠٥- ١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.
- يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري (١٨٧٦- ١٩٤٣م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

رسائل علمية:

- أسامة محمد عبدالسلام عطية: وثائق وسجلات الدائرة البلدية بمصر في الفترة من ١٨٧٤-١٨٩١م دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، قسم الوثائق والمكتبات، كلية الدراسات الإنسانية- جامعة الأزهر، ٢٠١٧م
- زينب محمود عبدالرحمن البكري: الأنبذة والمشروبات الروحية في مصر في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م
- شيماء قطب: الدخولية والمجتمع المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٥- ١٩٠٤م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، آداب القاهرة، ٢٠١٢م
- هبة عبدالخالق عبدالله عبدالحميد: الغجر في مصر في القرن التاسع عشر (١٧٩٨-١٨٩٤م)، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م

بحوث منشورة:

- جمال عبدالرحيم خليفة: طائفة الصيارفة في مصر في القرن التاسع عشر، بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة بنها، عدد ٤١، يوليو ٢٠١٥م
- نجلاء محمد عبدالجواد: الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد علي، بحث منشور بمجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، عدد ٣٧، سبتمبر ٢٠١٥م

مراجع اجنبية:

1- Issawi,Charles: Egypt at Mid.Century An Economic Survey ,London,1954
2- Crouchley،A.E: The Investment Of Foreign Capttal In Egyptian Companies And Public Debt Cairo 1936
3- Milner ، A:England in Egypt،London 1926
4- Owen،Roger:The Middle East in The World Economy 1800-1914،London،1980